الفصل الرابع

الصين المعاصرة

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الرابع

الصين المعاصرة

مقومات نهوضها ووضعها على المسرح الدولي

أولاً: مقومات الصعود الصيني:

(١) إرهاصات في تغير القيادة العالمية

منذ عام ١٩٤٥ ، كانت الولايات المتحدة هى القوة العالمية المسيطرة ، وحتى في ظل الحرب الباردة ، كان الاقتصاد الأمريكي هو الأكثر تقدمًا ، وأكثر من ضِعف قوة الاقتصاد السوفييتي ، كما كانت قوته العسكرية ، وتقدمه التكنولوجي أكثر تفوقًا ، كذلك كانت الولايات المتحدة هى المحرك الأكبر في سلسلة من المؤسسات الدولية ، مثل الأمم المتحدة ، وصندوق النقد الدولي ، وحلف الناتو.

وكان انهيار الإتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ قد زاد من تعاظم مركز الولايات المتحدة حيث تم حذف مناوئها الأول مما جعل أسواق كتلة الدول التابعة للإتحاد السوفييتي تتجه صوب الولايات المتحدة طلبًا للمعونات والدعم . ومن ناحية أخرى صار الدولار هو العُملةِ المفضلة دوليًا. وسيطرت الولايات المتحدة على كافة المؤسسات العالمية .

غير أننا نشاهد الآن تغيرًا تاريخيًا ، رغم كونه لا يزال في مهده سوف يغير شكل العالم. فالعالم المتطور – والذي ظل لأكثر من قرن من الزمان الذي كان يسمى بالغرب ، وبالتحديد الولايات المتحدة ، وكندا، وأوروبا الغربية ، واستراليا ، ونيوزلندا ، بالإضافة إلى اليابان يجري تجاوزها بشكل سريع في المجال الاقتصادي من جانب دول في سبيل النمو. ففي ٢٠٠١ كانت الدول المتطورة يزيد إجمالي ناتجها القومي على نصف إجمالي الناتج القومي العالمي مقارنًا ذلك ،

بنحو ٦٠ بالمائة في ١٩٧٣ .

وقد ينقضي مرور وقت طويل بالطبع قبل أن تتمكن الدول النامية من التوصل إلى التفوق الاقتصادي والتكنولوجي المناظر للدول المتطورة، ولكن نظرًا لأنها في مجملها تشكل الأغلبية الساحقة لسكان العالم من ناحية ، وأن معدل نموها الاقتصادي صار أكثر من معدل النمو في العالم المتطور، فإن صعودها قد أسفر عن تحول كبير في ميزان القوة الاقتصادية العالمية . وهناك بعض الدلائل المعاصرة على تحول هذا التوازن .

فبعد الانحسار عبر ما يزيد على عقدين من الزمن فإن أسعار السلع بدأ في الارتفاع عند نهاية القرن مدفوعًا ذلك بنمو اقتصادي ضخم في العالم النامي، وفوق كل ذلك حظيت الصين بالقدر الأوفى .. وحتى نهاية الانكماش العالمي قد قلب هذا الاتجاه على المدى القصير. على كلٍ، فإن الأداء الاقتصادي المبهر للاقتصاديات في شرق آسيا، وفر لديهم فوائض تجارية هائلة بما نتج عنه أيضًا من تضخم في احتياطياتهم النقدية الأجنبية. وتم استثمار نسبة من تلك الفوائض النقدية ، وخاصة بمعرفة الصين وسنغافورة في صناديق تسيطر عليها الدولة الغرض منه البحث عن استثمارات مربحة في دول أخرى بما فيها الغرب .

كذلك فإن بعض الدول التي تنتج المواد الخام مثل الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط قد استثمرت هى الأخرى جانبًا من دخولها في هذه الصناديق . بالإضافة إلى انهيار أكبر المؤسسات المالية في وول ستريت في سبتمبر ٢٠٠٨ قد نهض دليلًا على أن القوة الاقتصادية بدأت في التحول عن الغرب ، وقد سعت تلك العمالقة المنهارة إلى طلب العون من الصناديق الثرية المستقلة من ناحية والحكومة الأمريكية من ناحية أخرى لإنقاذ عمالقة الرهن العقاري ، ومن أجل طمأنة الدول ، مثل الصين التي كانت قد استثمرت فيها مبالغ هائلة من المال، لأنه إذا أقدمت هذه الدول على سحبها فسوف يكون ذلك مدعاة للتعجيل بانهيار قيمة الدولار .

وقد أظهرت هذه الأزمة المالية مدى التفاوت بين غنى دول شرق آسيا

منتجة عقودًا من الفوائض ، وبين الولايات المتحدة المفتقرة للنقد نتيجة سنين عديدة من العجز .

وطبقًا لعرض قدمته "جولد مان ساش " (Goldman Sachs) كما تبين من الشكل رقم (٢) أدناه مايلي :-

- أن الثلاثة اقتصاديات الأكبر عالميًا بحلول ٢٠٥٠ سوف تكون اقتصاديات الصين في المقدمة تليها أمريكا ثم الهند ثم البرازيل ، والمكسيك، ثم إندونيسيا . وسوف تكون هناك دولتان أوربيتان فقط ضمن العشرة اقتصاديات الأكبر هما المملكة المتحدة ، وألمانيا في الترتيب التاسع والعاشر على التوالي .

- وسوف يكون من بين السبعة الكبار (G7) أربعة فقط يظهرون داخل نطاق العشرة اقتصاديات الأكبر حجمًا .

- وفي التنبؤ لترتيب مشابه ، فإن مؤسسة " برايس ووتر هاوس كوبرز (Pricehiouse Coopers) تتنبأ بأن الاقتصاد البرازيلي يمكن أن يكون أكبر حجمًا من نظيرة الياباني، وأن اقتصاديات كل من روسيا والمكسيك وإندونيسيا سوف يكون كل منهما أكبر حجمًا من الاقتصاد الألماني، والفرنسي والمملكة المتحدة بحلول عام ٢٠٥٠ .

- فإذا كانت هذه التوقعات، أو شيء مشابه لها قد ظهرت على الواقع العملي، إذن فإنه في أثناء العقود الأربعة القادمة سوف يشبه العالم مكانًا آخر شديد الاختلاف في واقع الأمر.

والجدير بالذكر أن مثل هذا السيناريو لم يكن بدوره في خلد أحد في عام ٢٠٠١ فعقب ١١ سبتمبر لم تكن الولايات المتحدة تنظر إلى نفسها فقط بأنها القوة الكبرى الوحيدة ، لكنها حاولت أيضًا أن تقيم لها دورًا عالميًا جديدًا يعكس هذا التفوق. وفي عام ١٩٩٧ أصدر ديك تشيني ، ودونالد رامسفيلد وغيرهم بيان مبادئ يصور الوضع الجديد ، ويمهد السبيل لإدارة بوش كما يلي:

" نظرًا لأن القرن العشرين يشرف على نهايته ، فإن الولايات المتحدة هنا بمثابة أقوى قوة فيه ، ولأنها هى التي قادت الغرب إلى النصر في الحرب الباردة ، فإن أمريكا ترى فرصة ، وتحديًا : فهل لدى الولايات المتحدة الرؤية لأن تبني فوق ما تم إنجازه في العقود الزمنية الماضية، وهل لدى الولايات المتحدة العزم على أن تشكل قرنًا جديدًا متسقًا مع المبادئ والمصالح الأمريكية ؟".

وفي ٢٠٠٤ كتب العضو المحافظ الجديد المشهور " تشارلز كروتهامر (Chales Krauthammer) : " في ٢٦ ديسمبر يقول١٩٩١ لقد زال الإتحاد السوفييتي وولِد واقعٌ جديد ، شئ جديد حقًا – عالم أحادي القطب تسيطر عليه قوة عظمى منفردة لا تصد من جانب أى منافس، ولها القدرة الحاسمة للوصول إلى كل ركن من أركان العالم. إن هذا لتطور مذهل في التاريخ، لم يره أحد منذ سقوط روما.[1]

لكن هذه النبوءة لم تتحقق تمامًا طبقًا لإعادة تشكل العالم على نحو ما سلف ذكره ، وإذا كانت الصين قد تبوأت هذه المكانة، فما هى إذن مقومات هذا الصعود الصيني؟.

(٢) مقومات الحداثة الصينية:

عند وفاة "ماو تسى تونج" سنة ١٩٧٦، لم يكن هناك من يعتقد أو يتنبأ بأن الصين على أعتاب فترة من النمو الاقتصادي سوف تغير تمامًا وجه وثروات الصين ، حيث حدث في عام ١٩٨٩ انهيار الشيوعية في أوروبا ، وكانت الصين قد تمزقت إربًا بفعل ما سمى بالثورة الثقافية في عهد " ماو" حيث كان الفريق الذي سيطر على الحزب خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات طبقًا لتعاليم "ماو تسى تونج" ، بما تضمن تعبئة عشرات الملايين إعلانية من الشبان في الحرس الأحمر"، وبوفاة "ماو تسى تونج" ، فإن ما سمى بالثورة الثقافية قد خبت وتنكر لها الجميع . على أن الفراغ الذي نشأ عن وفاة "ماو تسى تونج" سرعان ما شغله

(1) M. Jacques, When china Rules the warld. The End of the western world and the Burth of New Global Order, P.P.1-4 .

واحد من الزعماء القدامى الذين تمت إدانتهم أثناء تلك الثورة الثقافية وتولى " دنج –تشياو ننج"(Deng Xiaping) سدة القيادة، دون الشعور العام بمبادئ ماو تسى تونج التي اتسمت بشيء من التجاوزات التي اتسم بها عهد الزعيم " ماو".

على أن البرنامج الإصلاحي الذي طرحه " دنج" لم يتضمن فقط ثورة اقتصادية ، وإنما ثورة سياسية تضمنت تغييرًا كاملاً في طريقة العمل، وفي الأفراد القائمين على هذا التغيير أكثر شبهًا بالنموذج الذي انتهجته النمور الآسيوية في شرق آسيا . وكانت أكبر العناصر العملية في هذه التحولات تجنب المركزية الشديدة للدولة التي كانت شرطًا لازمًا لإصلاح النظام الاقتصادي ، والنمو الاقتصادي على مستوى مختلف للحكم المحلي. وصار هذا النمو كجزء من إجمالي الناتج القومي ، وأصبحت نتيجة لذلك ميزانية الحكومة المركزية جزءًا مكملاً للناتج القومي الإجمالي، كما تضاءل نصيب الحكومة المركزية بالنسبة لهذا الناتج الإجمالي بشكل كبير.[1]

ومن بداية هذا التحول كان معدل النمو الاقتصادي قد تحول من ٤ – ٥ بالمائة في عهد ماوتسى –تونج إلى معدل نمو بلغ ٥ر٩ بالمائة. في الفترة من ١٩٧٨–١٩٩٢. لكن قوة الدفع الإصلاحي قد أصابه الوهن في عام ١٩٨٩ في فترة لا تقل عن عقد زمنى من الإندفاعة بسبب المظاهرات الكبيرة للطلاب في ميدان تيان أن مين(Tianan men) والتى قام الجيش الصيني بقمعها. وبانقسام قيادة الحزب بدا من المحتمل أن عملية الإصلاح سوف تتوقف ربما إلى مالا نهاية. ولكن كانت هناك موجه شديدة من الاستثمار الأجنبي أتت من الصينيين في الشتات (Diaspora) المقيمين في هونج كونج ، وتايوان (والذين ظلوا حتى ذلك اليوم أكبر الموارد الوحيدة للاستثمار الأجنبي) حين كانت الصادرات في الأساس إلى الولايات المتحدة التي زادت بمعدل سريع .

وبدأت موجة مجمومة تسيطر على البلاد، لقيت تشجيعًا من " دنج" للاتجاه

(1) M. Jacques Ibid. P.154

إلى اقتصاد السوق وعمل على تغذية هذه الموجة معدل نمو سريع جدًا .

ومنذ بداية هذا التحول ، كانت اليابان ومعها النمور الآسيوية مصدر التأثير المهم على الإصلاح الاقتصادي في الصين . فهذه الدول شاركت "دنج" نظرة براجماتية وليست ديكتاتورية عن كيفية قيادة السياسة الاقتصادية . ولقد تم الاعتراف على أية حالٍ على أنه ولا واحدة منها يمكنها في حد ذاتها تقديم نموذج مناسب . فكافة الظروف ، خاصة تلك التي تنساب من حجم الصين الهائل كانت مختلفة وفي عصر العولمة التي بدأت حوالى عام ١٩٨٠، لم يكن ممكنًا بعد للصين على خلاف ماتم لليابان والنمور الآسيوية من قبل تنمية صناعاتها ، وشركاتها خلف جدار من التعريفات حتى يكونوا على استعداد للتنافس في السوق العالمية.

وكان هناك عامل إضافي في هذا المجال، وهو أن الصين بصفتها دولة شيوعية كان العالم لا يزال ينظر إليها، وخاصة الولايات المتحدة بعين الشك ، ونتيجة لذلك فقد كان قبولها عضوًا في منظمة التجارة الدولية قد أستغرق خمسة عشر عامًا ، وكانت محلاً لأكبر قدر من الاتفاقات المفصلة ، تم استيفاؤها مع أية دولة أخرى . ولم يكن ذلك متطلبًا مثلاً من دولة كالهند قبل سنوات قليلة من ذلك ... وكان على الصين لعدة أسباب مختلفة أن تنتزع طريقها.[1]

وعلى الرغم من أن الصين لم تكن تتمتع بما تتمتع به كل من كوريا الجنوبية وتايوان ، من علاقة حميمة مع الولايات المتحدة ، فإنها كانت تدرك الأهمية الكبيرة لكسب الدعم الأمريكي والتعاون مع الولايات المتحدة وهى في طريقها للنمو الاقتصادي طالما أن تعاطيها للإصلاح الاقتصادي كان متسمًا في تلك الفترة بالبراجماتية .

ويعتبر اتفاق " ماو – نيكسون" في ١٩٧٢ علامة على التغيير الذي حدث بالنسبة لعلاقة البلدين . وبإقامة التبادل الدبلوماسي بينهما في ١٩٧٩ فإن تسوية المطالب الاقتصادية، والإفراج عن الأرصدة المجمدة ، ومنح الصين معاملة

(1) M. Jacques Ibid. P.156

الدولة الأولى بالرعاية . هذه الخطوات عملت على إيجاد الظروف التي مهدت للصين الانضمام إلى صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي في ١٩٨٦ كما حصلت الصين على وضع المراقب في منظمة الجات في عام ١٩٨٢ .

وصارت أهمية الولايات المتحدة بالنسبة للصين واضحة بشكل متزايد أثناء الثمانينيات ، فقد صارت أهم وجهة للصادرات الصينية، فضلاً عن الأعداد المتزايدة من الطلاب الصينيين الذاهبين للدراسة هناك، بما في ذلك أبناء وبنات صفوة الحزب في حين صار النموذج الأمريكي للرأسمالية يجد له تأثيرًا متزايدًا على الصين ، كما زادت هذه المكانة للنموذج الأمريكي . وكان انهيار الإتحاد السوفييتي أيضًا سبيلاً لزيادة هذا النفوذ الأمريكي . غير أن هذه المكانة الأمريكية قد زاد توطدها التطور الاقتصادي الواضح مشفوعًا بوادي السيليكون (Silicon Vally) ، والإنترنت . ومن العجيب أنه قد صار هناك انحسار في هذا الاتجاه وارتفاع في المشاعر القومية موجهة ضد الولايات المتحدة ، وقد تجلى ذلك في كتاب بعنوان " الصين التي يمكنها أن تقول لا "، والمظاهرات ضد قيام الولايات المتحدة بقصف السفارة الصينية في بلجراد. لكن التأثير الأمريكي على عملية التحديث الصيني مع ذلك بقى كبيرًا . غير أن تخفيض حواجز التعريفة الجمركية ، وانتهاج سياسة التجارة المفتوحة . كذلك كان مقرونًا بعهد خليفة " دنج تشياو بنج" وتلميذه " جيانج زيمين" (Jiang Zemin). (١)

(٣) عناصر القوة للصين المعاصرة

إن النمو السريع للاقتصاد الصيني منذ ١٩٨٧ كان حصيلة نسبة عالية غير عادية من الاستثمارات في المنطقة بلغت ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي لعدد كبير من السنوات، وقد تبلغ هذه النسبة الآن ٤٥٪. وهذه النسبة شديدة الارتفاع للاستثمارات الداخلية قد صارت حقيقة واقعه بسبب نسبة عالية من الإدخارات بلغت نسبتها ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي، ومكنت هى ونسبة عالية من

(١) M. Jacques Ibid. P.156

الاستثمار الداخلي في ذات الوقت من توفير المبالغ التي حققت للصين انطلاقتها المعاصرة . وفي عام ٢٠٠١، كان متوسط ما توفره الأسر الصينية ٣ر٢٥ بالمائة من دخلها المتاح ، مقارنًا ذلك بنسبة ٤ر٦ بالمائة في الولايات في عام ٢٠٠٢. وهذا الادخار الهائل الذي قامت به الأسر الصينية لعب دورًا هامًا في تمويل الصعود الصيني.[1]

وفي مجال الطاقات والقدرات التي أصبحت في إمكانات الصين، يجدر الذكر ونحن إزاء نطاق وسرعة التحول الاقتصادي في الصين، فإن ما تم في الصين هو بكل المقاييس تحول اقتصادي غير عادي في التاريخ الاقتصادي البشري ، إذا ما استثنينا التحديث البريطاني باعتباره التحول العالمي الأول . فالإستراتيجية الاقتصادية الحكومية في الصين كانت فائقة النجاح، أسفرت عن نمو اقتصادي منقطع النظير، وارتفاع في الدخل بالنسبة للفرد الصيني من ٣٣٩ دولار في ١٩٩٠ إلى ما يزيد على ١٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٣ بقصد مضاعفته خلال عشر سنوات .

وقد أصبحت الصين تنتج ثلثي إنتاج العالم من أجهزة التصوير (Photo Copiers) وأفران الميكروويف ، ونصف إنتاجه من أجهزة (DVD) ومن الكاميرات الديجيتال ، ومن الأنسجة ، وثلث إنتاج العالم من كمبيوتر المكاتب ، وربع إنتاجه من الموبايل ، وأجهزة التليفزيون .

(٤) ضمان الاستمرار في النمو الاقتصادي الصيني

أن يستمر التمسك بمعدل نمو يبلغ نحو ١٠٪ أمر يتعلق في الأساس بالسياسة الإستراتيجية للدولة . فالصين مثلا بحاجة إلى نحو ٨ مليون وظيفة سنويًا للتوسع في سكانها في الحضر ، بالإضافة إلى ١٥ مليون أخرى أو نحو ذلك بالنسبة لمن يهجرون الريف الصيني بحثًا عن وظائف كل سنة .

ولكن بعد ربع قرن ، هل يدوم هذا المعدل من النمو؟ وماذا يكون تأثير الانكماش العالمي على الصين؟ ويرى " يو- يونج – دينج" أحد عمالقة الاقتصاد

(1) M. Jacques Ibid. P.160

في لقاء معه في ٢٠٠٦ بأن هناك ٣٠٪ فرصة متاحة قد تكون لها انعكاسات سلبية. فالاقتصاد الصيني مُعرض بدرجة كبيرة للتجارة الدولية لذلك فهو مُعرض بشكل حساس للتطورات الخارجية . فالانكماش العالمي سوف يكون بمثابة اختبار للمدى الذي يتمكن فيه الاقتصاد الصيني من الحفاظ على معدل نموه الاقتصادي السريع في ذات الوقت الذي لم تتوافر له نفس الفرص للاعتماد على أسواق التصدير الغربية . فالاتحاد الأوروبي قبل هذه الأزمة العالمية الحالية كان يمثل نحو ٢٢٪ من الصادرات الصينية كما كانت سوق الصادرات الأمريكية تمثل نسبة ١٨٪ .

وفي سياق هذا الانكماش المتجمع ، فإن معدل النمو الاقتصادي ينتظر أن يكون ٩٪ في ٢٠٠٨ ومقدر له أن ينخفض إلى ٦-٨٪ في ٢٠٠٩ عما كان عليه من ١٢٪ في ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، وفي متوسط عام كان يزيد على ١٠٪ منذ ٢٠٠٢. وتحاول الحكومة من ثم البحث عن تعويض عن ذلك الانخفاض في الطلب الذي حدث من جانب أسواق الغرب بتشجيع الاستهلاك المحلي .

لذلك فإن نمو الصين يعتبر معتمدًا على الموارد بشكل مكثف وتلك أحد أعمق مشكلات الصين الاقتصادية ، فالأمر يتطلب توافر الأراضي والغابات والمياه والنفط. فلدى الصين على سبيل المثال ٨٪ فقط من الأراضي المزروعة في نفس الوقت الذي يُطلب منها أن تغطى مصالح ٢٢٪ من سكان العالم، وهم سكان الصين . ومن ناحية أخرى فإنه منذ ١٩٩٣ أصبحت الصين مستوردة للنفط لأول مرة ، وهى الآن تعتمد على وارداتها منه لتغطية نصف احتياجاتها النفطية .

ونتيجة لذلك ، تصبح الصين معتمدة على باقي العالم بالنسبة للكميات الهائلة من المواد الخام التي تحتاجها لنموها الاقتصادي . فهى الآن أكبر مستورد للنحاس ، وثاني أكبر مشترٍ للحديد الخام ، وثالث أكبر مشترٍ للألمونيوم ، كما أنها تستهلك ثلث إمدادات العالم من الفحم والحديد والقطن ، ونحو نصف الإمدادات العالمية من الأسمنت، وأصبحت الصين ثانية أكبر دول العالم في

استهلاك الطاقة بعد الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٥ استخدمت الصين من الفحم بأكثر ما استهلكت الولايات المتحدة ، والهند وروسيا مجتمعين معًا . وفي ٢٠٠٤ كانت تمثل نحو ٤٠٪ من الطلب العالمي على النفط. فإذا قُدر للاقتصاد الصيني أن يستمر في النمو بنسبة ٨٪ في السنة في المستقبل، فإن معدل دخل الفرد سوف يصل إلى نظيره الحالي في الولايات المتحدة عام ٢٠٣١، وفي هذه النقطة ، فإن الصين سوف تستهلك ما يوازي ثلثي ما يستهلكه العالم من الحبوب كما أن طلبها على الورق سوف يكون ضعف الإنتاج العالمي الحالي منه .

كذلك إذا قُدر للصين أن تبلغ نفس المستوى بالنسبة للفرد لحيازة السيارة كما هو حال الولايات المتحدة الآن فيتطلب الأمر أن يكون لدى الصين ١ر١ بليون سيارة مقارنًا ذلك بما يمتلكه العالم حاليًا ٨٠٠ مليون، وسوف يقتضيها استخدام ٩٩ مليون برميل من النفط في اليوم مقارنًا ذلك بما ينتجه العالم هو ٨٤ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٦ ، وبالطبع فإن هذا المستوى من الطلب سوف لا يمكن تحققه بالنسبة للمصادر العالمية المتاحة.(١)

إن هذا الوضع يحدونا إلى التطرق إلى الموقف أو المقومات التكنولوجية الصينية .

(٥) أهمية المقومات التكنولوجية الصينية

يلاحظ الآن أن الميزة النسبية للصين تكمن في الصناعة التي تطلق عليها الصناعة غير الرفيعة (Low-end Manyfacturuing) التي يمكنها من استغلال الإمدادات من العمل غير الماهر ، ومن ثم الإنتاج بأسعار منخفضة. كما يعرفها السوق العالمية . وعلى الأمد الطويل سوف تواجه مشكلتين : أولهما: في سياق التكلفة الكلية في إغراق السوق بها أى تكون النسبة الممثلة للصنع ضئيلة جدًا – نحو ١٥٪ من الثمن الإجمالي للسلعة – حيث تكون جملة التكلفة قد تم استيعابها من قبيل التصميم (Design)، والتسويق. وثانيا: تكون غالبية الصادرات الصينية قد تم صنعها من قبل الشركات المتعددة الجنسية الغربية أو

(1) M. Jacques Ibid. PP.168-169

اليابان ، وحيث يكون الصُناع في هذه الحالة في نطاق دور المتعاقدين الفرعيين . وبمعنى آخر ، أن يكون الدور الصيني أساسًا دور الصانع الأخير كمتعاقد فرعي بالنسبة للعمليات متعددة الأشكال عالميًا للشركات المتعددة الجنسيات التي يكون مقارها في الدول المتقدمة .

وهذا يعني أن الصين على أية حال ينهض دليلاً واضحًا على أنها تصعد بثبات السلم التكنولوجي ، وكانت إحدى السبل التي استعانت بها الصين للوصول إلى تكنولوجيات جديدة مزيجًا من المحاكاة، والشراء وإغواء شركاء أجانب للدخول في مشروعات مشتركة لنقل التكنولوجيا لقاء إعطائها فُرصا أوسع للوصول إلى السوق الصينية. وكان الإغراء الأخير قد أثبت أنه وسيلة مساومة قوية خصوصًا مع الشركات المتعددة الجنسيات. ففى وقت قليل، كانت الصين قد تفوقت على كثير من دول جنوب آسيا في مجالات مهمة من التكنولوجيا ، وصارت قدرتها على مزاولة مساومات صعبة مع الشركات متعددة الجنسيات عاملاً مهمًا في هذا المجال . ففي حين لم تتمكن شركة بروتون (Proton) الماليزية للسيارات من إغراء أى من شركائها الأجانب خصوصًا ميتسوبيشى –لنقل التكنولوجيا المهمة، فإن شركات السيارات الصينية قد استطاعت بوسيلة أو أخرى أن تكون أكثر نجاحًا في ذلك.

وهناك طريق آخر استطاعت الصين عن طريقه شق طريقها إلى الصعود في السلم التكنولوجي : ففي حين تتحرك الشركات متعددة الجنسيات لتحريك عملياتها في التصنيع إلى الصين يكون هناك ميل قوي لأعمال أخرى تعقب ذلك للاستفادة من الاقتصاديات ذات النطاق الواسع لأسباب مناسبة ، ولأن العامل الصيني ذي المهارة العالية متوفر ورخيص التكلفة .

فإذا تطرقنا إلى صناعة النسيج في إيطاليا مثلاً ، فقد هاجرت إلى الصين وبدأت بعملية الصناعة ، ثم بقيمة مضافة نتيجة عمليات أخرى مثل التصميمات والمايكروسوفت ، فكذلك الحال حيث أقامت كل من موتورولا ، ونوكيا مراكز للبحث والتطوير في بكين . ولسوف يصبح الصينيون المهنيون ذوى أهمية

متزايدة في مجال البحث والتطوير مع تلك الشركات المتعددة الجنسيات .

وعلى المدى الطويل على أية حالٍ ، سوف يكمن مفتاح القدرات التكنولوجية في قدرة الصين على تطوير قدراتها الذاتية في البحث والتطوير.

ومن بين أهم قوى الصين، حقيقة أنها تمتلك عددًا كبيرًا من المتعلمين تعليمًا عاليًا من المهنيين، وكذلك العباقرة . فالصين الآن تُخرج ٩٠٠ر٠٠٠ عالم ، ومهندس وكفاءة إدارية في كل عام. وفضلاً عن ذلك هناك أعداد كبيرة من الطلاب الصينيين يتلقون العلم في أعلى الجامعات الأمريكية . ولو أن نسبة عالية منهم يختارون البقاء هناك والعمل في تلك الجامعات بعد ذلك ، فالصينيون على سبيل المثال تبلغ نسبتهم نحو ثلث كافة المحترفين(Professionals)، والفنيين في وادى السيليكون (Silicon Valley) .

ولقد كانت الحكومة الصينية تعمل على تكثيف جهودها نحو إغراء الصينيين المقيمين في الخارج للعودة إلى بلادهم حتى أصبح ٨١٪ من أعضاء الأكاديمية الصينية للعلوم وكذلك ٥٤٪ من أكاديمية المهندسين من الدارسين العائدين إلى بلادهم . ويقدر كذلك أن نحو ٢٠٪ من الفنيين الذين كانوا يعملون في الخارج قد عادوا الآن إلى الصين.(١)

إن الذي حدث على هذا النحو للصين هو تمامًا ما حدث للنمور الآسيوية وأبرزها ما حدث لليابان ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، فكلها بدأت من أدنى المراحل لكنها الآن تمتلك قدرات تكنولوجية مبهرة ، حيث أصبحت كل من اليابان ، وكوريا الجنوبية ، تسبق معظم الدول الأوروبية.

وإذا لم تتمكن الصين من إنتاج مجموعة من الشركات العالمية الكبرى ، فستكون على طرفى نقيض مع اليابان ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان . ففي كل منهما كانت الظروف التي تواجهها الصين أكثر صعوبة ومختلفة، فإنها منهمكة الآن في اختراع طريقها الذاتي للتطور ، كما فعلت بريطانيا باعتبارها الدولة الرائدة ،

---

(1) M. Jacques Ibid. P. 177

والولايات المتحدة التي اخترعت ما سمى بالإنتاج الكبير (Mass Production) واليابان الرائدة في ابتداع نوع جديد أُطلق عليه " الإنتاج في الوقت المطلوب" (Just-in-time Production).

وعلى الرغم من أن الصين قد أحرزت بالفعل تقدمًا كبيرًا في الصناعات ذات المستوى المنخفض والمتوسط في الصناعات التكنولوجية، مثل السيارات ، فلديها العزم على المدى الأطول على أن تصبح ركنًا كبيرًا من أركان الصناعات المرتفعة تكنولوجيًا مثل الإيروسبيس .

وسوف تبدأ الصين في أقرب فرصة في إنتاج طائرات نفاثة تحمل السكان بين أقاليمها المختلفة ، في حين أن شركة "إيرباس" (Airbus) قد أعلنت عن عزمها على نقل جانب من طاقاتها التصنيعية إلى الصين.

(٦) أثر عامل الحجم في النهوض الصيني المعاصر:

يلعب ترابط الحجم السكاني الهائل مضافًا إليه معدل نمو اقتصادي سريع ومعدل اتساع جغرافي لا نظير له في العالم في ظهور تجربة فريدة سوف يكون لها تأثيرها على العالم .

فنجد أن الولايات المتحدة حينما بدأت انطلاقتها عام ١٨٧٠ كان عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة وبحلول ١٩١٣ وصلت إلى ٩٨ مليونًا. ونرى اليابان كان عدد سكانها عند انطلاقتها في عام ١٩٥٠ كان في عام ١٩٧٣ قد بلغ ١٠٩ مليونًا .

وعلى النقيض من ذلك ، فقد كان عدد سكان الصين في عام ١٩٧٨ حين بدأت انطلاق نهضتها المعاصرة قد بلغ ٩٦٣ مليونًا ، وحين أخذت انطلاقتها في التسارع ، أصبح نحو أربعة وعشرين ضعفًا ، لما كانت عليه الولايات المتحدة عام ١٨٧٠ ، وإحدى عشرة مرة ونصف مرة لما كانت عليه اليابان عام ١٩٥٠ ، ومن المقدر حين تبلغ فترة نهضة الصين أقصى اتساع لنهضتها المعاصرة في ٢٠٢٠ أن يكون مجمل عدد سكانها ١ر٤ بليون نسمة .

إذن ما هو أثر هذا الاتساع في عدد السكان بالنسبة للصين ، وبالنسبة للعالم؟ فرغم أن سكان الصين يشكلون حاليًا نحو ٢١٪ من إجمالي سكان العالم ، فإن نسبة القوى العاملة هى ٢٥٪ من مجمل القوى العاملة في العالم .

غير أن أهم أثر يحدثه هذا النهوض الصيني هو أثر النمو الاقتصادي على العالم . فمعدل النمو الاقتصادي السنوى بالنسبة لإجمالي الناتج القومي منذ ١٩٧٨ كان ٤ر٩٪ أى ضعف هذا المعدل بالنسبة للولايات المتحدة والذي كان يبلغ ٩٤ر٣ في الفترة مابين ١٨٧٠ –١٩١٣.

وتدل التوقعات على أن تكون مدة انطلاقة كلٍ منهما متشابهة ، فقد كانت هذه المدة بالنسبة للولايات المتحدة ٤٣ سنة ، وللصين ٤٢ سنة . وذلك بسبب أن معدل النمو بالنسبة للصين أكثر تسارعًا ، كما أن سكانها أكثر عددًا بكثير. فحين بدأت الولايات المتحدة انطلاقتها في عام ١٨٧٠ كان إجمالي ناتجها القومي ٨ر٨٪ من مجمل الناتج القومي الإجمالي للعالم ، ثم أرتفع إلى ٩ر١٨ ٪ بحلول عام ١٩١٣ . أما بالنسبة للصين، فعلى النقيض من ذلك ، لقد كانت الصين تمثل ٩ر٤٪ من أجمالي الناتج القومي العالمي عام ١٩٧٨، ولكن من المتوقع أن يرتفع ذلك من ١٨ – ٢٠٪ في ٢٠٢٠. ويلاحظ أنه في كلتا الحالتين، فإن نمو الناتج الإجمالي القومي كانت له آثار كبرى على توسع إجمالي الناتج القومي العالمي. ففي الثمانينيات من القرن الماضي على سبيل المثال حققت الولايات المتحدة أكبر إسهام مفرد بالنسبة لأى بلد من البلدان بلغ ٢١٪ من إجمالي الزيادة التي تحققت للعالم في التسعينيات من القرن الماضي. وعلى كلٍ، فإنه حتى بالنسبة للصين من خلال نطاق مستوى التطور الذي حققته تكون قد تجاوزت الولايات المتحدة التي بقيت عند ٢١٪ في حين أسهمت الصين بنسبة ١ر٢٧٪ من نمو إجمالي الناتج القومي العالمي.

(٧) الانفتاح الصيني على العالم ونتائجه

تمت الإشارة إلى أن هذا الانفتاح أتى بعد رحيل الزعيم الصيني " ماوتسى – تونج" عقب فترة تقدر بنحو ثلاثين عامًا كانت البلاد تتبع سياسة الانغلاق ، كما

كانت دواعي هذا الانفتاح تتمثل في طلب نقل التكنولوجيا المتقدمة ، والحصول على الاستثمارات من الخارج لرفع مستوى الإنتاج الصناعي لأول مرة بهدف التصدير للخارج وفقًا لرؤية الرئيس الصيني الجديد " دنج – تشياو – بنج ". الذي تحدث في خطاب له أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ عن أسباب تخلف الصين والإذلال الذي لاقته بلاده على أيدي الدول الغربية منذ القرن التاسع عشر، وبسبب القرار الذي اتخذته أسرة "منج" منذ ثلاثمائة عام بعدم الاتصال بالعالم الخارجي ، وقد أرجع "دنج" سبب آلام بلاده وتخلفها في ابتعادها عن العالم ، وخاصة العالم الغربي المتقدم – خلافًا لما كان عليه رأى سلفه.

ثم أتى خليفته "جيانج" تزيمين" لقيادة الصين مدركًا لما يعنيه هذا الانفتاح الصيني. ففي عام ١٩٩٤ وفي كلمة له أمام منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) تحدث تزيمين قائلاً : "إن التكنولوجيا الحديثة قد عملت على تقريب المسافات بين الأمم ، وأن كثيرًا من التحديات التي تواجه الإنسانية باتت تتجاوز الحدود القومية. وأن قضايا كثيرة مثل العلاقات الاقتصادية ، والتبادل التجاري ، والتطوير العلمي والتكنولوجي ، وحماية البيئة، وتنظيم السكان ، والتعامل مع الكوارث، وقضايا المخدرات والجريمة، ومنع الانتشار النووي، ومعالجة الأمراض والأوبئة ... هذه القضايا قد أصبحت ذات طبيعة تتسم بالعالمية (Global) والاعتماد المتبادل ، وهى كلها تستلزم توافر درجة عالية من التعاون والملاحظة بين جميع الدول.[١]

الأسلوب الصيني المعاصر في الانفتاح على العالم

درجت القيادة الصينية حديثًا على إتباع إستراتيجيتين للاستفادة من الجوانب الإيجابية للانفتاح ، كانت أولاهما: الإعلان عن أن الصين لا تهدف إلى الوصول إلى وضع القوة العظمى لممارسة الهيمنة ، وإنما تتطلع إلى عالم يسوده الوئام والعلاقات الطيبة مع مختلف دول العالم وعدم تهديد الأمن الإقليمي أو العالمي .

---

(١) د. / حنان قنديل ، الصين، وتايوان، والعولمة : رؤية مقارنة." بحث قُدم إلى المؤتمر السنوي السادس: آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية" ص.ص (٥-٨).

وثانيهما: تأكيد القيادة الصينية على العمل بجد واجتهاد، وأن تهيئ الصين نفسها للحاق في اتجاه العولمة في مجالات الاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا، وأن تتابع سيرها في توسيع نطاق الانفتاح على الخارج بُغية استيعاب كافة إنجازات الحضارة الإنسانية للإسراع في تحقيق هدف التحديث.

نتائج التعامل مع الانفتاح

لقد اقتضت عملية التحديث التي بدأت في أواخر السبعينيات من القرن الماضي أن تنضم الصين إلى عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية. وكان التحديث الاقتصادي في واقع الأمر هو الهدف الأعلى، فقد أنصب اهتمام الصين على الانضمام إلى برامج التنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وقد انضمت إليه في عام ١٩٧٨ طلبًا للمعونات الاقتصادية، وحققت الصين بهذا الانضمام نتائج مبهرة. فقد قام البرنامج بتقديم التمويل والمنح لنحو خمسمائة مشروع للتنمية في الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٩٥، وكذلك شارك البرنامج في تصميم أربعة خطط خمسية للاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى كون هذا البرنامج يعتبر أكبر المصادر الدولية للمنح التي تقدم للبلاد المتلقية في مجال المساعدات التكنولوجية والفنية. ولذلك يُعد برنامج الصين في هذا النطاق أكبر خطة تنمية تبناها برنامج الأمم المتحدة بالمقارنة بمثيلاتها من الخطط التي خُصصت لدول أخرى من العالم.[1]

كذلك انضمت الصين إلى صندوق النقد الدولي في ١٩٨٠، وإلى البنك الدولي، وصارت موارد الصندوق وخبراته متاحة أمام الصين لتقديم العون لها في العديد من المسائل. وكان أهم هذه المسائل مشكلة العجز التجاري الصيني، وضبط أسعار الصرف في تنسيق بين الصين وصندوق النقد الدولي ملتزمة بالتوجيهات المقدمة من الصندوق في موضوعات بالغة الأهمية مثل العرض النقدي (Money Supply) أثناء تحول الصين نحو اقتصاد السوق، وأسواق أسعار الصرف وغيرها.

---

(١) د./ حنان قنديل، المصدر السابق. ص ص.(١٥ – ١٦).

وفازت الصين بمزايا مماثلة بانضمامها إلى عضوية البنك الدولي، والمؤسسات الملحقة به كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ومنظمة التنمية الدولية ، ووكالة الضمان الاستثماري متعددة الأطراف. فقد حصلت الصين من البنك الدولي في الفترة بين ١٩٨١-١٩٩٧ على ما يوازي ٢٦ بليون دولار تم تخصيصها لتمويل ١٧٣ مشروعًا ، ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ذات الفترة (أي نحو إحدى عشرة سنة) حصلت على قروض قيمتها ٦ر١٦ بليون دولار لتمويل نحو مائة مشروع. كذلك قدمت " منظمة التنمية الدولية" للصين منحًا قُدرت بحوالي تسعة بلايين دولار تم إنفاقها على خمسة وستين مشروعًا.[١]

وفي مجال النشاط الزراعي بدأت الصين إجراءات تحويل الكوميونات — تلك الصورة التي ظلت سائدة حتى عام ١٩٨٠ — إلى ما عُرف بنظام "المسؤولية الأسرية". وقد شمل هذا التحول تغييرات هامة في حقوق الملكية للأسرة القروية التي تحولت في ظل النظام الجديد إلى وحدة الإنتاج الزراعية الأساسية .

لكن النشاط الصناعي هو القطاع الذي حظى بالاهتمام الأكبر ، وخاصة بالنسبة للمشروعات الصناعية المملوكة للدولة في النصف الأول من التسعينيات — ذلك أن تلك المشروعات كانت قد تعرضت للكثير من الانتقادات من قِبل المؤسسات الاقتصادية العالمية ، وخاصة صندوق النقد الدولي حيث كانت هذه المشروعات المملوكة للدولة تستحوذ على نحو ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات القومية ، فضلاً عن حصولها على دعم حكومي يوازي نحو ثلث ميزانية الدولة . وبرغم هذا ، كانت بمستوى الجودة والكفاءة العالميتين — الأمر الذي تجلى في صورة عجز ٧٠٪ من هذه المشروعات عن سداد ديونها الحكومية .

لذلك قامت الصين بما تم اعتباره استجابة لتوجيهات خبراء صندوق النقد الدولي بنظام جديد، بتطبيق نظام ملكية الأسهم حتى في المشروعات الصناعية المملوكة للدولة ابتداء من عام ١٩٩٤.[٢]

---

(١) د. / حنان قنديل ، نفس المصدر، ص.ص.(١٦ -١٧).

(٢) د. / حنان قنديل ، نفس المصدر، ص. ٢١.

ثالثًا: تطور علاقاتها الدولية

(١) بدء الشعور بالثقة الذاتية

تمثل الثقة بالذات المقدمة الأولى لكيفية ونمط العلاقات الدولية: ففي صيف ٢٠٠٣، وحينما كانت الأزمة النووية على أشدها بالنسبة لكوريا الشمالية تطلعت الأنظار لواشنطن، وبيونج يانج. ولم يدر بخلد أحدٍ أن هناك دورًا سوف يبرز لبكين، على اعتبار أن الصين كانت لاتزال عازفة عن الانخراط في أمور السياسة الخارجية. لكن ما حدث أنها فرضت وجودها وللمرة الأولى على المعترك السياسي الدولي، فبعثت بمندوبيها إلى بيونج يانج وبعثت بقوات لها حول الحدود الصينية – الكورية، كما أن الصين هي التي قامت بترتيب اللقاء الثلاثي الذي تم عقده في بكين في إبريل من ذلك العام، ومارست الصين ضغطها منذ ذلك التاريخ على بيونج يانج.

وكانت هذه المبادرات تمثل في واقع الأمر تحولاً جذريًا عن المواقف السلبية إزاء الموقف النووي الكوري الشمالي، وصار ذلك يمثل تحولاً هامًا في مواقف الصين الدولية. ففي أوائل القرن العشرين كانت مواقف الصين تتسم بعدم الرغبة في التصادم، ومزيد من الثقة في الذات، وتعاطفًا إيجابيًا تجاه الشؤون العالمية والاقليمية.

ويلاحظ من ناحية أخرى، أن الصين قد بدأت تعمل على توسيع دائرة علاقاتها الثنائية من جهة وتعميقها من جهة أخرى، كما عمدت إلى الانضمام إلى مختلف الاتفاقيات الأمنية، وتعميق مشاركتها في عدد من المنظمات متعددة الأطراف. وبدأت الصين ترى في نفسها قوة كبرى لها مصالحها، ومسؤولياتها الدولية المختلفة، وليست الصورة القديمة كدولة وقعت فريسة للدول المتطورة – كما كان عليه حالها في ظل "ماوتسى – تونج"، و "دنج تشياو بنج".

لذلك فإن التحول في سياسة الصين الخارجية قد بدأ خلال ما يزيد على عقدٍ ونصف من الزمن في ظل " دنج تشياو بنج"، حيث بدأ أول تحول في نوعية العلاقات الكبرى وحين طرح أفكاره حول الإصلاح والإنفتاح في أواخر

السبعينيات من القرن الماضي. فقد كان الحال قبل "دنج" يتمثل في رفض "ماو تسى – تونج" لأحكام النظام العالمي القائم في عهده مُحبذًا التغيير عن طريق الثورة .

أما " دنج" فقد قاد الصين في الإتجاه المعاكس ، فرأى أنه لكى يتسنى التحديث الاقتصادي للبلاد لابد من تشجيع المشاركة مع الجماعة الدولية . ولذلك قامت الصين في عهده بتوسيع نطاق وضعها الدولي عن طريق زيادة مشاركتها في المنظمات التي تقوم بين الحكومات وغير الحكومات أيضًا، خاصة المالية منها . وصارت الصين تنحو تدريجيًا نحو الظهور ، تاركةً وضع الانعزال الذي ساد في عصر الزعيم "ماوتسى – تونج" ظهريًا .

ويلاحظ أنه في ظل الأوضاع الراهنة ، قد تحسن الوضع الخارجي للصين تنحسنًا كبيرًا . وهذا التغيير تمثل في حقيقة الأمر في محاولة من جانب قادة الصين الحاليين التنصل من عزلة " تيان مين" ، وإعادة بناء صورة بلادهم ، وحماية وتشجيع المصالح الاقتصادية ، ورفع مستوى أمن بلادهم ، وتحاشي النفوذ الأمريكي حول العالم .

غير أن التحول الجدي بدأ في مستهل التسعينيات من القرن الماضي ، حينما عمدت بكين إلى توسيع نطاق علاقاتها الثنائية . ففي هذه الفترة بدأت الصين البناء على هذه العلاقات الجديدة . وشهدت الفترة مابين ١٩٨٨-١٩٩٤ قيام الصين بتطبيع علاقاتها أو إنشاء علاقات دبلوماسية مع ١٨ بلدًا ، وأيضًا مع الدول التي كانت في كنف الإتحاد السوفييتي ، وأقامت مختلف المشاركات بهدف تيسير سبل التنسيق الاقتصادي والأمني ، وتفادي نظام الولايات المتحدة الرامي إلى إيجاد تحالفات إقليمية.

وكانت ذروة هذه العملية ممثلةً في معاهدة حسن الجوار (Treaty of Good Neighborliness and Friendly Cooperation) التي وقعتها مع روسيا في عام ٢٠٠١ .

وأثناء هذه الفترة ، بدأت بكين كذلك في التخلي عن مقتها السابق

للمؤسسات متعددة الأطراف ، والتى كان " دنج" يخشى من أن تكون وسيلة للعقاب أو لاحتواء الصين . كذلك بدأ القادة الصينيون في الاعتراف بأن هذه المنظمات يمكن أن تسمح لبلادهم بتنمية تجارتهم وأمنهم ، وتحديد نطاق الضغط الأمريكي.

لذلك فقد بدأت الصين في النصف الثاني من القرن العشرين في التعامل مع "رابطة جنوب شرق آسيا" (ASEN). ففي ١٩٩٥ بدأت بكين في عقد الاجتماعات السنوية مع كبار مسؤولي "الأسيان" . وبعد انقضاء عامين بعد ذلك ، ساعدت الصين في إيجاد آلية (الأسيان+٣)، وهى سلسلة من إجتماعات سنوية بين الدول العشرة أعضاء الأسيان + الصين واليابان وكوريا الجنوبية . وجاء بعد ذلك آلية (الأسيان +١) للاجتماعات السنوية ، بين " الآسيان" والصين يترأسها عادة رئيس الوزراء الصيني .

كذلك عمدت الصين إلى تعميق مشاركتها في محفل " التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية" واستضافت لديها الإجتماع التاسع لزعماء هذا المحفل في شنغهاى في ٢٠٠١.

أما في آسيا الوسطى ، فإن الصين تزعمت إقامة أول مجموعة متعددة للمنظمة بقصد تسوية النزاعات التي طال عليها الأمد حول الأراضي ، ونزع السلاح في مناطق الحدود .. وتشدد هذه المنظمة الآن على التعاون ضد الإرهاب ، وتنشيط التجارة الإقليمية ، ومن جهة أخرى، وجهت الصين اهتمامها لتحسين علاقاتها مع أوروبا . ففى عام ١٩٩٦ كانت الصين عضوًا مؤسسًا لاجتماع آسيا –أوروبا، والذي يعقد قممًا كل سنتين لرؤساء الدول ، فضلاً عن اجتماعات وزارية سنوية . ثم بعد سنتين أخيرتين أقامت الصين والإتحاد الأوروبي حوارًا سياسيًا سنويًا. وكذلك بادر الإتحاد الأوروبي لإيجاد حوار سياسي مع الصين . أما ما هو أكبر" دراماتيكية"، فهو أن الصين تقدمت نحو حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ٢٠٠٢ للمرة الأولى . وكان اقتراح الصين هو البدء في سلسلة من المحادثات ، وقد يبدو ذلك متواضعًا ، لكنه يدل على تحولٍ ذي مغزى بسبب

النقد الذي كانت توجهه الصين للتحالف بقيادة أمريكية .

على أن هناك إشارة لا يمكن أن تغفلها العين باعتبارها اعتناقا جديدًا للأمن الجماعي باستخدام الخلافات داخل التحالفات عبر الأطلنطي خاصة تدخل الناتو في آسيا الوسطى . فخلال التسعينيات من القرن الماضي تحركت الصين لحل عدد من النزاعات على الأراضي والتى كانت تشكل تاريخيًا توترات بينها وبين جاراتها . فمنذ ١٩٩١ استطاعت الصين حل نزاعات الحدود مع كلٍ من كازاخستان وقرغيزستان ، ولاوس ، وروسيا ، وطاجيكستان، وفيتنام ، وقد فعلت ذلك بشروط لا تعتبر في صالحها تمامًا في بعض هذه التسويات . ففي غالبيتها لم تحصل الصين إلا على نحو ٥٠٪ من هذه التسويات ، وربما أقل بالنسبة للأراضي الحدودية المتنازع عليها.(١)

ولقد عملت الصين في ذات الوقت على زيادة مشاركتها في مجلس أمن الأمم المتحدة. فحتى منتصف التسعينيات، كانت الصين تمتنع عن التصويت على نحوٍ منتظم على قرارات المجلس التي تتعرض للفصل السابع من ميثاق المنظمة والذي يتيح إستخدام القوة من أجل إعطاء مؤشر لمعارضتها لمساس ذلك بالسيادة . أما في السنوات الأخيرة ، فقد بدأت بكين، على أية حالٍ مساندة هذه التدابير، وعلى سبيل المثال، أنه في نوفمبر ٢٠٠٢ صوتت على القرار رقم ١٤٤١ حول التفتيش على الأسلحة في العراق ، وهذه كانت من المرات القليلة التي تساند فيها الصين تدابير الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧١.

(٢) التعاطي الصيني الجديد للمسألة التايوانية

لقد ظلت تايوان أهم تحديات الأمن الصيني ، وأهم المسائل الحساسة بالنسبة لسياسات الصين الخارجية . لكن تناولها مؤخرًا لهذه المسألة يكشف النقاب عن تحولها في أسلوبها السياسي ، وثقتها بنفسها . فمنذ منتصف التسعينيات ، وحتى

(1) Evans Medinos and M. Taylor Fravel China, New Diplomacy, Foreigen Affairs Novembe,/December P.P 22-27.

٢٠٠١ كانت سياسات الصين بالنسبة لعلاقاتها عبر المضيق غير آمنة. وكانت الصين ينتابها القلق الشديد حول إمكانية إستقلال تايوان . واعتمدت الصين سياسة القهر للحيلولة دون إتمام ذلك الاستقلال بأكثر من اتجاهها لتشجيع إعادة الوحدة . وكان المسؤولون الصينيون يعارضون بمرارة أى تحسين للروابط العسكرية بين تايوان والولايات المتحدة . وظلت هذه الجزيرة نقطة ملتهبة في العلاقات الأمريكية – الصينية .

لكن هذا التعاطي مع المشكلة قد أثبت عدم جدواه . وعلى سبيل المثال ، ان الصين حينما استخدمت اختبارات صاروخية في عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦ على أمل إخضاعها قادة كل من تايوان والقادة الأمريكيين جاءت النتيجة عكسية تمامًا، فقد قامت الولايات المتحدة بإرسال اثنتين من حاملات الطائرات إلى خليج تايوان، بالإضافة إلى دعم الرئيس التايواني حينذاك " لى – تنج – هوى" من جانب المنتخبين. كذلك أضرت التدريبات العسكرية الصينية من جهة والدبلوماسية العدائية من جهة أخرى بصورة الصين في المنطقة ، خاصة لدى دول جنوب شرقى آسيا .

غير أن الصين كانت قد أقدمت على خطأ آخر بعد أربعة سنوات أخرى ، وذلك حين أصدرت في عام ٢٠٠٠ كتابًا أبيض حول تايوان ، تشير فيه إلى أن " التأخير الذي لا آخر له" للعودة إلى المفاوضات عبر المضيق يمكن أن يؤدي إلى استخدام الصين " تدابير صارمة"، بما في ذلك استخدام القوة. وكانت إحدى أهداف بكين المفترضة هو وضع إطار زمنى مُحدد لإجراء إعادة الوحدة – لكن النتيجة كانت أنه بعد انقضاء بضعة شهور قليلة ، قامت تايوان بانتخاب أول رئيس لجمهورية تايوان من ذوى النزعة الاستقلالية .

وخلال السنتين التاليتين ، بدا وكأن الصين قد بدأت تدرك الدرس. فتحولت عن موقفها العدائي الإخضاعي لممارسة نوع آخر من الاعتدال. لذلك تكون الصين قد أحجمت عن محاولاتها إيجاد جدول صارم لإعادة الوحدة ، وتخلت عن تهديداتها باللجوء إلى القوة العسكرية لإغواء تايوان بعروض

اقتصادية. وأكثر من ذلك ، لم يعد القادة الصينيون يعترضون بشدة على كل علاقة بين الولايات المتحدة وتايوان. وحقيقة الأمر أن كبار المسؤولين الصينيين قد توقفوا عن ذكر هذه المسألة كلما توافرت لهم لقاءات مع نظرائهم من الأمريكيين .

(٣) صنع السياسة بأسلوب صيني:

تعتبر أحد مؤشرات التغيير في صنع السياسات في الصين متمثلة في توسيع الدور لما أصبح يسمى في الصين " بالجماعات الصغيرة القائدة"، بما يعني التنسيق من خلالها بين الأجهزة المهمة في الموضوعات الكبرى السياسية. ففي أواخر عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال، أنشأت الصين ما يسمى " بالمجموعة الأمنية القومية القائدة". وتنتشر هذه الأجهزة خلال نظام الحكم الصيني بُغية الحد من تفرد أى فرد أو طائفة محددة بإصدار القرارات .

ومن ناحية أخرى ، قامت الصين بتنويع مصادر تحليل السياسة التي تتلقاها الدولة ، سواء من داخل الحكومة أم من خارجها . والمثال على ذلك ، أنه قد أُنشئ قسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الصينية يلعب الآن دورًا مهمًا كمستودع فكرى متميز (Think Tank)، كما أن هذه الوزارة قد بدأت منذ فترة في استئجار خدمات المتخصصين من خارج الحكومة للعمل كمستشارين بالنسبة للموضوعات الفنية مثل "عدم الانتشار النووي" أو دفاعات الصواريخ.

ويشارك الدارسون الصينيون بشكل منتظم مع جماعات الدراسة في الدراسات الداخلية ، ويقدمون التقارير، ويصيغون مسودات السياسة. وهؤلاء الدارسون والمحللون يسافرون إلى الخارج ، ويتفاعلون مع الخبراء العالميين في مجالات تخصصهم، ومن ثم يساعدون في تنوير (Sensitize) القادة الصينيين حول الاتجاهات الدولية – فضلاً عن تزويدهم بنطاقٍ منم خيارات السياسة .

وهناك عامل آخر تسبب في توسيع نطاق عملية صنع القرارات السياسية الخارجية، يتمثل في المناقشة العامة الجماهيرية بالنسبة للشؤون الدولية.

فالمناقشات المفتوحة حول الموضوعات الحساسة مثل " عدم الانتشار النووي" والدفاع الصاروخي لم يكن يسمع عنها أحد منذ نحو عقدين من الزمن. والآن، هناك فرق تتناول كافة هذه الموضوعات ، سواء في التليفزيون أو المؤلفات التي ترمي إلى التأثير على دبلوماسية الصين. وبدأت الصين منذ منتصف التسعينيات إصدار ما سمى بالصحف البيضاء" حول موضوعات السياسات الصينية الخارجية لإيضاح مراميها، والدفاع عن مواقفها. فالصين قد أصدرت في الآونة الأخيرة ما يزيد على ٣٠ من هذه الوثائق تغطي مجموعة واسعة من الموضوعات الحساسة ، بما في ذلك تنظيم النسل ، وحقوق الإنسان ، وتايوان ، والتبت ، والدفاع القومي .

ومع هذه التغيرات الداخلية ، فإن الصين قد انتهجت نهجًا متميزًا بالنسبة لوسائل الإعلام العالمية . نشهده في عام ١٩٩٩ حيث فتحت وزارة الخارجية مركزًا إعلاميًا حديثًا حيث يتم عقد مؤتمرات صحفية كل أسبوعين مع ترجمة فورية ، توجه من خلال أسئلة صعبة، وردود حقيقية. كذلك يقوم الصحفيون بعد كل قمم ثنائية يجري عقدها، مثل رحلة" جيانج نزيمين " إلى كراو فورد ، وتكساس في أكتوبر ٢٠٠٢، ومثل هذه الخطوات تمثل تغييرًا جذريًا لدولة كانت يومًا تعرف بسريتها الشديدة في أمور السياسة الخارجية . وما كان كل ذلك ممكنًا " في ظل عصر كلٍ من "ماوتسي –تونج" ، أو "دنج" .

(٤) علاقات الصين مع الدول الإفريقية

لقد أصبحت السياسة الخارجية للصين تركز بالدرجة الأولى على النواحي التجارية، بعد أن قطعت شوطًا بعيدًا في المسائل الإيديولوجية. ففي أفريقيا على سبيل المثال ، تعمل الصين على إيجاد روابط اقتصادية. فالقارة الأفريقية بها مصادر طبيعية هائلة، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، التي تحتاج إليهما الصين لمزيد من النمو. ونجد أن كلاً من بكين والحكومات الإفريقية ترحب بالعلاقات التجارية –في جانب منها لأنه ليس هناك ماضٍ استعماري، أو تاريخ يعمل على تعقيد الأمور، ولذلك تزدهر العلاقات التجارية.

وتنمو التجارة بين الطرفين بنحو ٥٠٪ كل عام ، كما نجد أن الاستثمارات الصينية في أفريقيا تنمو بمعدل أسرع. ففي كثير من الدول الأفريقية صار النمو الاقتصادي مرتفعًا، وهو واقع يعزوه الكثيرون إلى علاقاتهم الجديدة مع الصين. والبعض في القارة الإفريقية يرون هذه العلاقة استغلالية ويمقتون القوة الجديدة للصين . لذلك ، فإن الصين تفعل ما وسعها الجهد لكى تُظهر حسن مقاصدها. وعلى سبيل المثال ، أنه في نوفمبر من عام ٢٠٠٦ عقد الرئيس الصيني " هو – جينتاو" قمة حول العلاقات الصينية – الأفريقية ، حضرها كافة الثمانية والأربعين دولة أفريقية التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع الصين ، وقد مثل رؤساء دولهم ، أو رؤساء الوزراء فيها دولهم . ولقد كان ذلك في واقع الأمر أكبر قمة أفريقية تم عقدها خارج القارة الأفريقية وفي هذا الإجتماع وعدت الصين بمضاعفة مساعداتها لأفريقيا خلال عامين ، وتقديم ٥ بليون دولار كسلف وقروض، وإنشاء صندوق بمبلغ (٥ بليون دولار) لتشجيع مزيد من الاستثمارات الصينية في أفريقيا ، وإلغاء الكثير من الديون التي للصين طرفهم، وتهيئة المزيد من الدخول الأفريقي إلى السوق الصينية ، وتدريب خمسة عشر ألفًا من الأفارقة المهنيين ، وبناء مستشفيات جديدة، ومدارس على إتساع القارة . وما يجدر ذكره ما قاله رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي": " إن الصين تعتبر بمثابة إلهام لنا جميعًا".[1]

وما هو الغبار على بناء مثل هذه العلاقات مع أفريقيا ؟ لا شيء – سوى أن الصين حينما تتحرك صوب أفريقيا فإنها تحتل فراغًا سياسيًا واقتصاديًا ، وعسكريًا كانت تحتله كلٌ من بريطانيا أو فرنسا ، أو الولايات المتحدة. وهذا يعني احتكاكا بالضرورة حيث تناضل كل من هذه القوى الكبرى لترويج مصالحها وتصورها للقيام بالعمل الصحيح في أفريقيا. أما الصين فتفسيرها لأعمالها هذه ، أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول .

وهناك قصة حول تفاوض الحكومة النيجيرية حول سلفة قدرها ٥ مليون

(1) F. Zakaria, Op. Cit, PP. 116-117.

دولار لأنظمة القطارات مع البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ . وأصر البنك الدولي على أن تقوم الحكومة بتطهير الفساد الذي عُرف عن مسؤولي السكك الحديدية قبل أن يوافق البنك على هذه السلفة ، لكن الصفقة تمت حينما تدخلت الحكومة الصينية في الأمر ، وعرضت تقديم مبلغ ٩ بليون دولار كسلفة منها لإعادة بناء كافة نظام السكك الحديدية بكامله – دون قيود ، ولا متطلبات ، أو إجراء أية إصلاحات في نظام السكك الحديدية .

من جهة أخرى، فإن الصين تشتري البلاتونيوم والحديد الخام من زيمبابوي، ثم تبيع لروبرت موجابي أسلحة – رغم الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي – والذي يستخدمه موجابي لإرهاب واعتقال واغتيال المعارضة الداخلية . وهكذا أصبحت بكين أهم داعم لموجابي في مجلس الأمن .

وبالنسبة للسودان ، فإن إنغماس الصين كان أكثر عمقًا. فقد إستثمرت الصين ٣ بليون دولار في حقول النفط هناك منذ عام ١٩٩٩ . وتعتبر الشركات الصينية أكبر حاملي الأسهم في أكبر تجمعين للنفط في البلاد. وتشتري الصين ٦٥٪ من صادرات السودان من النفط .

وتحتفظ الصين بنوع من التحالف العسكري مع السودان . ورغم الحظر الذي تقرره الأمم المتحدة ، فقد أمدت الصين السودان بالأسلحة التي صارت في أيدي الميلشيات التابعة للنظام في إقليم "دارفور". وكثيرًا ما يؤكد المسؤولون الصينيون بأنه لا توجد علاقة عسكرية لهم مع السودان، وأنهم إنما يودون الإبقاء على علاقاتهم على هذا النمط . ولدى شرح وضع بلادهم ، فإن نائب وزير الخارجية الصيني كان صريحًا بقوله "إن التجارة هى التجارة (Business is Business) – إننا نحاول فصل السياسة عن التجارة ، وثانيًا ، إنني أعتقد أن الوضع الداخلي في السودان هو شأن داخلي ، ولسنا في وضع نفرض عليهم فيه شيئًا". (١)

فإذا كانت الصين لاعبًا صغير الحجم في المعترك الدولي ، فلم يكن ليعنيها

(1) F. Zakaria, Ibid, PP. 118-119.

كثيرًا ما كانت تفعله في زيمبابوي ، أو السودان. لكن هناك سببًا وحيدًا يجعل الصين تركز اهتماماتها على أفريقيا وهو أن القارة طالما ضمت عددًا من البلاد كانت وثيقة الصلة بتايوان ، ورغم أن سبعة من بين ٢٦ حكومة في العالم التي لها علاقات دبلوماسية مع تايوان اليوم هم في أفريقيا ، ومن ناحية أخرى ، فإن ستة دول أفريقية – بمن فيهم جنوب أفريقيا – قد حولوا اعترافهم بتايوان إلى بكين عبر العقد الزمن الماضي بفضل هذه المعونات الصينية.

على أن الجاذبية التي تحظى بها أفريقيا تجاه الصين واضحة وجلية، فالصين بحاجة إلى سلسلة من المواد الخام لدفع المزيد من نموها الاقتصادي . ففي عام ٢٠٠٣ كانت الصين تستهلك ٧٪ من جملة استهلاك العالم بأسره من النفط ، بالإضافة إلى ٢٥٪ من الألومنيوم ، وكذلك ٢٧٪ من إنتاج العالم من الصلب ، فضلاً عن ٣١٪ من الفحم، ٤٠٪ من الأسمنت.

وتعتبر الصين دولة فقيرة جدًا من ناحية الموارد الطبيعية ، ونتيجّة لذلك فإنه لم يكن أمامها من خيار سوى البحث عنها في الخارج. أما أفريقيا على الطرف الآخر، فهي غنية جدًا بالمواد الخام ، والاكتشافات الحديثة للنفط والغاز الطبيعي. وعلى خلاف الشرق الأوسط الذي يستحوذ على اهتمام أمريكي كبير، فإن أفريقيا كانت قد أُهملت نسبيًا في السنوات الماضية، وبقيت بمثابة ركن هامشي بالنسبة للاهتمامات الأمريكية.(١)

وبصفة خاصة، فإن النفط الآن يشكل ما يزيد على نصف صادرات أفريقيا للصين ، حيث حلت أنجولا محل السعودية باعتبارها البلد الأكبر المورد للنفط الذي يشكل نحو ١٥٪ من كافة احتياجات الصين منه . كذلك هناك مصالح للصين في الجزائر ، وتشاد، والسودان، وغينيا الاستوائية ، والكونغو ، وأنجولا ، والسودان ، ونيجيريا.

فالسودان تصدر نصف نفطها للصين بما يشكل ٥٪ من احتياجات الصين منه. وبالفعل، فإن ما يزيد على ٣١٪ من واردات الصين يأتيها من القارة

(1) M. Jacques, Op.Cit. P.P. 321 – 322

الأفريقية . ومن المحتمل أن ترتفع هذه النسبة مع شراء الصين لحقوق إنتاج منطقة الدلتا في نيجيريا. وعبر العقد الزمني الماضي ، كانت الصين تستورد كافة مجموعات المواد الخام – فيما عدا الحديد الخام والمعادن – والتى زادت بمعدل أسرع من أفريقيا عنه عن باقي دول العالم .

وتشكل أفريقيا الآن نحو ٢٠٪ من إجمالي واردات الصين من خشب البناء (Timber) وتخطت الصين بريطانيا ، لتكون ثالث أهم شريك تجاري بعد الولايات المتحدة ، وفرنسا ، رغم أن أفريقيا لا تمثل سوى ٣٪ فقط من مجمل تجارة الصين . ورغم أن قيمة التجارة الأمريكية – الأفريقية في عام ٢٠٠٦ قد بلغت ١ر٧١ بليون دولار ، فإن حجم تجارة الصين مع أفريقيا تنمو بمعدل سريع بحيث تشكل ٥ر٥٠ بليون دولار ، مع وجود نحو ٨٠٠ مشروع جرى تمويلها صينيًا بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٢٥ر١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ .

ومن جهة أخرى ، فإن دليل التواجد الصيني في أفريقيا يبدو واضحًا في كل مكان تقريبًا ، مثل مواقف السيارات في زامبيا ، وسيارات التحميل الصينية في جمهورية أفريقيا الوسطى ، والسياح الصينيين في زيمبابوى، والصحف الصينية في جنوب أفريقيا ، والجيولوجيين الصينيين في السودان ، والقنوات الصينية في التليفزيون الأفريقى. ويقدر أن هناك مايزيد على ٩٠٠ شركة صينية كبيرة ومتوسطة الحجم تمارس نشاطها الآن في أفريقيا ، إلى جانب أعداد كبيرة من أصحاب المشروعات الصغيرة ، خاصة في مجال تجارة التجزئة. فلقد انتشرت المحال الصينية على وجه الخصوص بسرعة كبيرة ، مسببة قدرًا كبيرًا من الإزعاج بين السكان الأفريقيين ، ففي "أوشيكانجو" ، ناميبيا ، على سبيل المثال كان قد تم إفتتاح أول محل في ١٩٩٩، ولكن بحلول عام ٢٠٠٤ كان هناك اثنان وعشرون محلاً ، وبحلول عام ٢٠٠٦ أصبح هناك مالا يقل عن خمسة وسبعين من تلك المحلات .

وفي العاصمة السنغالية "داكار" التي تعتبر كلها بمثابة شارع عريض تكتنفه الأشجار بامتداد نحو كيلو متر تحفها من كل جانب محلات صينية لبيع أحذية

النساء المستوردة ، والأواني الزجاجية والسلع الإليكترونية ، بأدنى الأسعار المتصورة.[1]

(٥) الطاقة الاقتصادية والتكنولوجية للصين

من المبادئ المقررة هو أنه لا ريادة لأمة دون أن تستند على قوة اقتصادية ، ولا تندفع هذه القوة إلى مداها دون الإلمام بأحدث وسائل التكنولوجيا في العالم إن لم تكن رائدة فيها .

فلقد أصبح الاقتصاد الياباني مثلاً غنيًا بشكل متزايد حين ألم بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا . لذلك لن يكون السند الوحيد لهذا الاقتصاد الصيني أن يرتكز فقط على العدد السكاني الذي يبلغ أربعة مرات نظيره في الولايات المتحدة. فالشركات الصينية تعتبر حاليًا ثلاثة من بين أكبر عشرة شركات عالمية عملاقة ، طبقًا للقيمة السوقية .

وكذلك للصين استثمارات خارجية ضخمة بعد تحرير حركة رؤوس الأموال، وخاصة في ظل مستوى الادخار المرتفع. ففى ٢٠٠٧ تجمع لدى الصينيين ٤٫٨٠٠ بليون دولار من المدخرات الداخلية ، تعادل نحو ١٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي للبلاد . وإذا افترضنا أن المدخرات سوف تنمو بمعدل ١٠٪ سنويًا،فسوف يكون لدى الصين في المنطقة ١٧٫٦٠٠ بليون دولار من المدخرات بحلول عام ٢٠٢٠ تستطيع الصين أن يكون لها بمثابة حساب رأسمالي مفتوح. وإذا ذهبت مجرد نسبة ٥٪ من هذه المدخرات خارج البلاد في ٢٠٢٠ ، فإن ذلك سوف يكون مساويًا لمبلغ ٨٨٥ بليون دولار كاستثمارات خارجية ، فإذا وصل هذا الخروج إلى نسبة ١٠٪ من مجمل المدخرات ، لكان هناك مبلغًا يصل إلى ١٫٧٠٠ بليون دولار سوف يذهب إلى خارج البلاد . ولتقديم نوع من المقارنة، نجد أنه في عام ٢٠٠١ كانت صادرات الولايات المتحدة غير المنظورة قد بلغ إجماليها ٤٥١٠٥ بليون دولار .

---

(١) M. Jacques, Ibid. P. 326.

وحقيقى ، أن الاستثمارات الصينية خارج البلاد لا تزال في بداياتها ، لكنها تنمو بمعدل سريع جدًا . فلقد وصلت الاستثمارات الصينية في الخارج إلى ما يزيد على ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ ، مع معدل زيادة سنوية في المتوسط بلغت ٦٠٪ بين ٢٠٠١، ٢٠٠٦. وكإشارة لما سوف يكون عليه هذا الإتجاه في المستقبل طبقًا لرؤية البنوك الصينية في المؤسسات المالية الغربية ، حيث تجد لديها ندرة في رأس المال في أواخر ٢٠٠٧ تبعًا لضغط القروض الذي بدأ في أغسطس من ذلك العام. وبنهاية ٢٠٠٧ كانت المؤسسات المالية الصينية تمتلك ٢٠٪ من بنك ستاندرد (Standard Bank) ، وكذلك نسبة ٩ر٩٪ من "مورجان ستانلي" (Morrgan Stanley) ، ونسبة ١٠٪ من " بلاك ستون"(Blaak Stone) ، ونسبة ٦ر٢٪ من باركليز (Barclays). على كل ، فإن ذلك قد أثبت أنها علاقة مؤثرة – بالنظر إلى أن الحكومة الصينية على وعى متزايد بعمق الأزمة المالية الأمريكية ، فقد نصحت بنوكها بالامتناع عن الانخراط في صفقات إنقاذٍ للبنوك الأمريكية والأوربية .

وهناك كثير من الدلائل على أن الصين تصعد وبطريقة ثابتة السلم التكنولوجي والعلمي . ففي الآونة الراهنة لا تزال الصين في دور التقليد بشكل كبير ، وليس بالأحرى في دور التجديد والابتكار، لكن حجم البحوث العلمية الجدية يرتفع بسرعة كبيرة . وطبقًا للإنفاق على البحث والتطوير ، فلقد بلغت الصين بالفعل المرتبة الخامسة للدول الرائدة بالنسبة لإسهامها في مجالات النشر العلمي ، وأصبحت بارزة في مجالات مهمة مثل "النانو تكنولوجي" (Nanotechnology). وفي عام ٢٠٠٦ وطبقًا لبيانات منظمة (OECD) ، فإن الصين تجاوزت اليابان لتكون ثاني أكبر دول العالم في البحث والتطوير (R & D) بعد الولايات المتحدة.

وتكون الصين – في ظل ٥ر٦ مليون من أبنائها حصلوا على الدراسات الجامعية، ونصف مليون في دراسات ما بعد الجامعة منهمكين في أبحاث للعلوم والهندسة والطب – قد ضمت بذلك أكبر قوة عاملة على مستوى العالم. ففى

عامي ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ قامت الصين بإنجاز بعثتين فضائيتين تحت السيطرة. في حين أنها في ٢٠٠٧ تمكنت من تدمير أحد الأقمار الصناعية الفضائية التابعة لها بصاروخ باليستي من صنعها ، وبذلك تكون الصين قد أعلنت عن قصدها منافسة الولايات المتحدة في السيطرة العسكرية على الفضاء . وفي هذا السياق يبدو أنه من المحتمل بدرجة كبيرة أن تتمكن الصين من أن تبزغ كقوة عالمية كبرى في العلوم والتكنولوجيا .

وهناك آثار لواحدة من مجالات الصعود الصيني عالميًا، والتي سوف تعيد تشكيل النظام المالي العالمي، ففي عام ٢٠٠٧ –ولأول مرة منذ عام ١٩١٨ ، حينما بدأ الدولار يحل محل الجنية الإسترليني باعتباره العملة الدولية الرائدة ، وجد نفسه أمام منافس جديد في شكل " اليورو". ولكن بعد ٢٠٠٢ كانت قيمة الدولار قد أصابها الوهن بسبب عجز ثنائي حدث (وبالتحديد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، والعجز الذي أصاب الإنفاق الحكومي الأمريكي)، مقترنًا ذلك بالانخفاض الطويل المدى للاقتصاد الأمريكي ، فكان الانخفاض في القيمة الخارجية للدولار شديد الانحدار في مواجهة اليورو. فبحلول نهاية ٢٠٠٧ تآكلت قيمته بنسبة ٤٠٪ ، منذ كان في قمته في نهاية يناير ٢٠٠٢ --لكنه استعاد عافيته في نهاية ٢٠٠٨ –لكن ذلك من المحتمل أن يكون مجرد إجراء وقتي، فالأزمة المالية التي انطلقت في سبتمبر ٢٠٠٨ تفترض أن الولايات المتحدة لم تعد بعد قوية اقتصاديًا بالقدر الكافي لمواجهة النظام الاقتصادي الدولي الراهن. ودعم الدولار ليظل بمثابة النقد الاحتياطي الأول. على أن مغزى انخفاض الدولار ، ليس مقصورًا على العالم المالي ، ولكن له تداعيات وتشعبات أكثر من ذلك بالنسبة لمركز واشنطن على المسرح الدولي .

وفي هذا السياق ، يقول " فلينت ليفريت "(Flynt Leverett) أحد كبار رجال الأمن القومي السابقين في ظل إدارة الرئيس" جورج دبليو بوش"، إن ما قيل حول انخفاض الدولار مجرد تغليف للأمور الاقتصادية –لكن سياسات العملة قوية جدًا جدًا ، وتمثل جانبًا مما جعل قيادة الولايات المتحدة هذه المدة

الطويلة تشبه ما حدث لبريطانيا من قبل". وعلى نفس الوتيرة جاء تعليق " كينيث روجوف" (Kenneth Rogoff) الخبير الاقتصادي الأول السابق لدى صندوق النقد الدولي حين يقول " سوف يجد الأمريكيون القيادة العالمية أكثر تكلفة ، إذا قُدر للدولار أن ينزل من عليائه".

فعواقب سقوط الدولار يمكن أن تكون لها تأثيرات متعددة ، ذلك أن الدول سوف تفضل الاحتفاظ بنسبة متزايدة من احتياطياتها بعملات بخلاف الدولار – تلك الدول التي كانت فيما سلف تتمنى أن لو تكون عملاتها بالدولار، بما في ذلك الصين ، سوف لن تعود لفعل ما سبق ، ويكون من نتيجة ذلك أن تجد الولايات المتحدة أن العقوبات الاقتصادية مثلاً التي تم فرضها ضد دول مثل إيران ، وكوريا الشمالية لم تعد تحمل نفس التهديد ، لأن التمويل بالدولار صار أقل أهمية بالنسبة لهم. ولن تكون الدول راغبة في الاحتفاظ بفوائض تجاراتهم بسندات الخزانة الأمريكية .

غير أن انخفاض قيمة الدولار سوف يترافق مع ارتفاع العملة الصينية "الرين مين بي "(Ren Min Bi). وحتى الآن ، فإن دور " الرين مين بي " هو في الأساس الآن محكوم بعدم قابليته للتحويل إلى العملات الأخرى ، ولكن ربما في خلال الخمسة إلى العشرة سنوات القادمة قد يتوافر له القدرة على التحويل إلى باقي العملات ومنها. وبحلول ٢٠٢٠، فمن المحتمل أن يصبح قابلاً للتحويل تحويلاً كاملاً – مما يمكنه من أن يُباع ويُشترى مثل الدولار . وبحلول ذلك الوقت – إن لم يكن مبكرًا عن ذلك ، فإن غالبية دول شرق آسيا إن لم تكن كلها – بما في ذلك اليابان سوف تكون جانبًا من نظام عملة " الرين مين بي".

فإذا أخذنا في الحسبان أن من المحتمل للصين أن تكون الشريك التجاري لكل دولة في شرق آسيا ، فيكون من الطبيعي إذن أن تتم العمليات التجارية بتوسيط " الرين مين بي " بحيث يكون تحديد عملتهم بالنسبة له ، وليس بالأحرى بالنسبة للدولار بمثل ما هو الوضع الآن. وطالما يظل الدولار في حالة

ضعف تمشيًا مع اتجاه الاقتصاد الأمريكي نحو الضعف النسبي ، فضلاً عن ظهور بعض الدول النامية مثل الصين والهند ، فسوف يفقد الدولار ما كان يتمتع به من عظمة على المستوى العالمي ليحل محله مثلاً " سلة من العملات"، أو تتقاسم معه القوة كل من اليورو ، وربما اليـن الياباني. وحينما يتم جعل " الرين مين بي " قابلاً للتحويل كلية، فإنه من المحتمل أن يصبح واحدًا من بين العملات الثلاثة الكبرى للاحتياطي مع الدولار، واليورو. ثم بمرور الوقت سوف يحل محل الدولار ليكون أكبر العملات الدولية تداولاً . وهذا ينهض بمثابة سيناريو محتمل خلال الخمسين سنة القادمة ، وربما على أكثر الاحتمالات العشرين أو الثلاثين سنة القادمة ، أو ربما أقل من ذلك.[1]

(٦) العلاقات الصينية مع الشرق الأوسط وإيران

من الحقائق المعروفة أن نحو ثلثي احتياطي النفط المؤكد تتركز في الخليج العربي. وتسيطر السعودية على ما يزيد على ربع هذا الاحتياطي، في حين تتقاسم العراق والكويت ما يقل قليلاً عن الربع. وتسيطر هذه الدول الثلاثة معًا على حوالي نصف الاحتياطيات النفطية المعروفة. ثم هناك إيران التي تعتبر منتجًا كبيرًا للنفط في المنطقة ، وتسيطر على ما يقل قليلاً عن عُشر احتياطيات العالم من النفط .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن دول الخليج مسؤولة عن نحو ٤٠٪ من صادرات النفط الخام ، في حين تُسهم السعودية بنحو ١٢٪ ، وإيران بنحو٧٪ من هذه الصادرات وأصبحت الصين مستوردة للمنتجات النفطية في عام ١٩٩٣، والنفط الخام عام ١٩٩٦ وتذهب التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠ فسوف يكون على الصين أن تستورد ما نسبته مابين ٥٧-٧٣ ٪ من متطلباتها النفطية . وكان أول شعور للصين بالاهتمام الشديد بالنسبة لإمداداتها النفطية أثناء التسعينيات من القرن الماضي – مما جعلها تبدأ في اتخاذ خطوات جدية

---

(١) M. Jacques, Ibid. P. 387.

لضمان حصولها عليه. وحتى عام ٢٠٠٦، كانت السعودية بمفردها أكبر مورد لها من النفط، ولكن إيران أصبحت شديدة الأهمية كذلك. لذا كان من الطبيعي للصين البحث عن علاقة أكثر توثقًا مع دول الشرق الأوسط.

وعلى خلاف الحال في أفريقيا، فإن المنطقة يجري النظر إليها من جانب الأمريكيين على أنها بمثابة دائرة نفوذ لها. لذلك، فإن الولايات المتحدة كانت متواجدة على نحو متزايد في الشرق الأوسط خلال السنوات الثلاثين الأخيرة تقيم العلاقات الوثيقة مع إسرائيل، والسعودية على وجه الخصوص، ودخلت في حربين خليجيتين مع العراق ثاني أكبر المنتجين للنفط حيث أسفر غزوها للعراق في ٢٠٠٣ عن احتلالها له.

أما الصينيون، كنتيجة لذلك، فقد كانت خطواتهم في المنطقة بحذر، مخافة اكتساب عداوة الولايات المتحدة التي كانت علاقاتها منذ ذلك الوقت الذي بدأت فيه فترة الإصلاح الصيني الداخلي، فأولت هذا الموقف أسبقية على ما سواه من المواقف. وعلى النقيض عما اتبعته بالنسبة لأفريقيا والتي تبوأت فيها الآن أهمية مركزية في سياساتها الخارجية، فإن الصين ترى في الشرق الأوسط أهمية ثانوية. وعبر السنوات القليلة الماضية، استخدمت الصين مختلف السبل الإستراتيجية لمحاولة ضمان إمداداتها النفطية من المنطقة.

فلقد سعت الصين إلى التفاوض على إمدادات نفط تكون طويلة المدى وبالدرجة الأولى إجراء مشاركة بترولية إستراتيجية مع السعودية عام ١٩٩٩، وحاولت الشركات الصينية العاملة في صناعة النفط اكتساب حقوق للاستثمار وتطوير آبار النفط في المنطقة. وفي النهاية، فإن الصين قامت بتشجيع شركات في الخليج للاستثمار في شركات التكرير الصينية من أجل الترويج لعلاقات أوثق.

ومن ناحية أخرى، فإنه يقع في صلب إستراتيجية الصين في الشرق الأوسط الاهتمام بإيران التي أقامت معها علاقات طويلة ووثيقة. فالبلدان على وفاق مع بعضهما انطلاقا بين حضارات قديمة لها تواريخ معروفة على مستوى العالم، وإنجازات حضارية تاريخية مشهود لها فضلاً عن شعور كلٍ منهما بدرجة من

التفوق تجاه الدول الأخرى في منطقة وجودهما. كما أن كلاً منهما قد عانى من القهر على أيدي الغرب اللذين تحملان له قدرًا من الكراهية على ما قدمت يداه، وعلى أمل مشترك، أنهما سوف يكونان أسعد حالاً في عالم لم يعد واقعًا تحت حكمه.

وترى الصين – وهى قوة عالمية صاعدة تبحث لنفسها عن علاقات صداقة مع دول أكثر قوة، على اعتبار أنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مزيد من نفوذها. ومن الطبيعي أن يكون العامل الحاكم لموقف الصين تجاه إيران هو موقف الولايات المتحدة. فقد سارت الصين بمهارة دبلوماسية في أوقات تتعاون مع إيران في أى شيء يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة، وفي مواقف أخرى تتعاون فيها مع الولايات المتحدة، في أمور تتنافى مع السياسة الإيرانية. فحتى وقت قريب، تمكنت الصين من مجابهة محاولات أمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وقاومت جهودًا ترمي إلى عزلة إيران بعد وصفها بأنها " إحدى محاور الشر" من جانب إدارة بوش.

غير أن علاقات الصين الاقتصادية مع إيران بدأت في النمو، لكن مفتاح الازدهار لهذه العلاقة تجسد في قيام الصين بتصدير التكنولوجيا العالية، والخدمات الهندسية، والأسلحة لإيران في مقابل النفط والمواد الخام، حيث بلغت التجارة بين البلدين حجمًا متسارعًا أثناء عقد التسعينيات من القرن الماضي.

وفي عام ٢٠٠٣ أقامت شركتان صينيتان للسيارات مصانع للسيارات في إيران. وبعد ذلك، تفاوضت الصين على إبرام صفقة كبرى للنفط في ٢٠٠٤. ولقد نتج عن ذلك أن أصبحت الصين واحدة من أكبر حائزى الحصص، وواحدة من أكبر المستثمرين في صناعات النفط الإيرانية، إضافة إلى أن إيران تعتبر واحدة من أكبر مصادر الإمداد بالنفط للصين. وفي عام ٢٠٠٧ وقعت اتفاقا كبيرًا لتطوير بئر النفط الإيراني العملاق " يادافاران" (Yadavaran).

ويعتبر مستقبل العلاقة الصينية مع إيران وكأنها مفتوحة الطرفين – ذلك أن

الصين بحاجة لأن تحتفظ بعلاقات حسنة مع الولايات المتحدة، إذ ليس هناك من حساسية أمريكية بأكبر من حساسيتها تجاه الشرق الأوسط ولذلك فإن الولايات المتحدة ترى في إيران كقوة بديلة لها في المنطقة ، وترى فيها أيضًا تهديدًا كبيرًا لمصالحها في المنطقة ، ومن هنا تأتي عداوتها الطويلة لإيران ، وعلى المدى الطويل ، فمن المحتمل أن تشعر الصين بشيء من السعادة ، أن ترى إيران وهي تلعب دورًا كبيرًا في المنطقة ، على أساس أنه سوف ينقضي في أغلب الاحتمالات زمن طويل أمام الصين ذاتها لكي تقوم بمثل ذلك الدور الذي تحتاجه كل قوة عالمية لحلفاء لها ، ومن ثم فإن إيران تعتبر الحليف الطبيعي للصين في الشرق الأوسط .

لكن هناك سيناريوهات أخرى طويلة الأمد. فالأولوية الأولى أمام الصين هي تايوان التي تعتبر عقبة كبرى في سبيل إعادة الوحدة مع الوطن الأم بسبب الدعم الأمريكي العسكري للجزيرة. ويعتبر السبب الأكثر احتمالا للنزاع بين الصين والولايات المتحدة ممثلاً في تايوان. وفي حالة حدوث حرب ، فسوف تكون الصين شديدة القلق حول تأمين خطوط إمدادها بالنفط خاصة عبر مضيق ملقا (Malacca Strait)، وبحر الصين الجنوبي، والذي يمكن اعتراضه من جانب التفوق الجوي الأمريكي ، وكذلك القوة البحرية الأمريكية أيضًا . وفي مثل هذه الاحتمالات يكون باستطاعة إيران في نقطة ما تقديم الإمكانية لنقل النفط إلى الصين بطريق بري من غرب آسيا إلى وسطها.

ولكن هناك سيناريو يمكن حدوثه مستقبلاً ، وتحديدًا لو أن الصين والولايات المتحدة قد أمكنهما التوصل إلى نوع من التفاهم المتبادل متضمنًا ذلك تايوان وإيران ، بحيث تتفق الولايات المتحدة على التوقف عن إرسال أسلحة إلى تايوان ، كما يفعل المتطوعون الصينيون نفس الشيء بالنسبة لإيران . فالواقع أن الصين سوف توافق على التضحية بإيران في سبيل تايوان التي تعد بالنسبة لها أكبر أولويات سياساتها الخارجية . ومثل هذه الصفقة سوف تمثل نوعًا من الاعتراف الضمني بأن شرق آسيا هو بمثابة منطقة نفوذ صينية ، وأن الشرق الأوسط

سوف يظل منطقة نفوذ أمريكى.[1]

(٧) حينما تفكر الصين تفكير الكبار

هذه التغيرات التي تمت الإشارة إليها ، سواء في المحتوى ، أو الطبيعة ، أو التنفيذ لسياستها الخارجية ، عبر العقد الزمنى أو العقدين الزمنيين ، تمثل تحولاً جذريًا عن أسلوب تناول الصين المتصلب الضيق بالنسبة للشؤون العالمية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي .

فخلال السنوات القليلة الماضية ، وخاصة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت كتابات الإستراتيجيين الصينيين قد بدأت تعكس تحولاً هامًا في نظرتهم للنظام الدولي ودور الصين من خلاله . وعلى سبيل المثال ، فإن هناك عديدًا من المقالات الاستفزازية قد ظهرت في الصحف الصينية الكبرى تنادي بتخلي الصين عن عقلية من كانوا ضحايا السيطرة على العقلية الصينية نتيجة الاستبداد الذي حاق بهذه الحضارة القديمة ، ورفض الكتاب التأكيد المستمر طيلة ١٥٠ عامًا من العار والإذلال باعتبار أن ذلك من قبيل ما رأوه من خلال هذا المنظور لمكانهم في الشؤون الدولية الحديثة ، وإن كان الرئيس "جيانج" قد ساند هذه النظرة المفعمة بالأمل في المستقبل في حديث له في يوليو ٢٠٠١ لدى الاحتفال بالعيد الثمانين للحزب الشيوعي . وصار هناك عدد من المحللين المؤثرين للترويج لشعار " عقلية الدولة العظمى". وهذه الأفكار سوف تحل محل فكرة أن الصين كانت قد مرت في فترات تاريخية سابقة بحالات من القهر، ثم عادت بثقة تولدت نتيجة أكثر من عقدين من الزمان من النمو الاقتصادي المبهر إلى ماترنو إليه من وضع على المستوى العالمي .

ولقد كان الامتداد الطبيعي لهذه الأفكار قد لقى تأكيدًا متعاظمًا لما يمكن تسميته " علاقات الدولة الكبرى " باعتبارها الأولوية الأولى للسياسة الخارجية الصينية ، بل إن كثيرين من الإستراتيجيين الصينيين يرون بشكل متزايد أنه من

---

(1) M. Jacques, Ibid. P.P. 333 – 335

مصلحة بلادهم أن تكون قوة كبرى أقل ارتباطا بتلك الدول التي في طريقها نحو النمو. وهذا التغير في حد ذاته يمثل تحولاً فكريًا عما كان عليه الحال في التسعينيات من القرن العشرين حيث كان الكثيرون من الصينيين لا يزالون يرون أمتهم وقد حرمت من حقها المشروع بواسطة العولمة ، والقوى الكبرى ، والمحافل المتعددة الأخرى .

وأصبح المسؤولون الصينيون يتحدثون الآن صراحةً حول الحاجة لتقاسم المسؤوليات العالمية مع القوى الكبرى – والتى تضم الصين ، وترى الصين في هذه التغيرات انعكاساتها حينما صار الرئيس الصينى "هوجينتاو" أول قائد صيني يحضر اجتماعًا لمجموعة الثمانية للدول الصناعية الكبرى (G-8) في يونية ٢٠٠٣ (ولو بصفته عضوًا محاورًا (Dialogue Member) .[1]

وفي النهاية ، وهنا عنصر كاشف حول هذا التحول الفكري – وهو القبول – ولو بشيء من المرارة – بأن العالم في هذه الآونة عالم ذو قطب واحد ، وأن تفوق الولايات المتحدة قد يستمر لعقودٍ قادمة من الزمن .

وعلى الرغم من أن القادة الصينيين يقرون الآن أن بلادهم ليس بوسعها تحدي الولايات المتحدة ، والسيطرة على العالم في أى وقت قريب. فقد نشر أحد مشاهير السياسة الخارجية الصينية مؤخرًا مقالةً يفرق فيها بين القوة القائدة ، والسلوك القيادي ، مقترحًا بأنه يمكن للصين أن تقبل النوعية الأولى ولكن لا تقبل الثانية . ويقول هذا العالم المشهور أن السلام والتنمية ، وأهداف الصين الاقتصادية يمكن أن تظل مزدهرة في عالم ذي قطب واحد. ومن العجائب الكبرى التي يعترف بها كثير من الصينيين أن الاقتصاد الصيني قد إستفاد إستفادة كبيرة من التفوق العسكري للولايات المتحدة، والجهود الأمريكية للحفاظ على الاستقرار في آسيا خلال العشرين سنة الماضية .

الصين والولايات المتحدة

لقد نقل عن نابليون قوله " دع الصين نائمة ، لأنها لو استيقظت فسوف تهز

(1) Evan S. Medeinos. Taglor Fravel, Foreign Affaires Ibid. P.P. 31-32.

العالم". وظلت الصين نائمة ما يقرب من مائتى عام وكأنها أخذت بمقولته لتظل بمثابة ميدان تتنافس عليها القوى الكبرى لتحقيق طموحاتها .

وحينما ينظر المؤرخون إلى الوراء للعقود الماضية من القرن العشرين ، فلربما يشيرون إلى عام ١٩٧٩ باعتباره عامًا فاصلاً. ففي ذلك العام كما سبقت الإشارة قام الإتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان لكى يحفر قبره كقوة عظمى ، كما أنه في نفس ذلك العام قامت الصين بإصلاحاتها الاقتصادية وإن كانت الإشارة إلى ذلك جاءت في ١٩٧٨ لدى الاجتماع الحادى عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، فقبل الاجتماع الرسمي قام " دنج تشياو بنج" الرئيس الجديد بإلقاء حديث أصبح فيما بعد أهم ما حدث في تاريخ الصين الحديث مستحثًا النظام على التركيز على التنمية الاقتصادية ليدع الحقائق – وليس الأيديولوجية توجه المسيرة بقوله المشهور " إنه لا يهم أن تكون قطة سوداء أم قطة بيضاء ، طالما أنه باستطاعتها أن تصيد الفأر ، إذن فهى قطة جيدة". ومنذ ذلك الحين فإن الصين فعلت نفس الشيء متخذه لنفسها طريق التحديث .

لقد كانت النتيجة مذهلة ، فقد نمت الصين بما يزيد على ٩٪ سنويًا لنحو ثلاثين سنة ، وكان هذا أسرع معدل حدث لاقتصاد كبير في التاريخ . وفي نفس هذه الفترة انتقل نحو ٤٠٠ مليون صيني خارج نطاق الفقر . وكانت تلك أكبر حركة تقليل لمستوى الفقر في أى مكان وأى زمان . وزاد دخل أى فرد صيني بذلك حوالي سبعة أضعاف .

وبذلك تكون الصين قد حققت أحلام كل بلد ينتمي إلى العالم الثالث .. وفي ذلك يقول الاقتصادي " جيفري ساش " (Jeffrey Sachs):" إن الصين هى أكبر قصة تنمية ناجحة في تاريخ العالم ".

ومن ناحية أخرى ، فإن الصين تعتبر أكبر منتج في العالم للفحم والصلب ، والأسمنت. وهى أكبر سوق لأجهزة التليفون في العالم . ونمت صادراتها للولايات المتحدة بنسبة ٦٠٠ر١٪ خلال الخمسة عشر سنة الماضية . وفيما يذكر أنه في قمة الثورة الصناعية ، كان يطلق على بريطانيا :" الورشة الصناعية في العالم

". وهذا اللقب ينطبق اليوم على الصين . فهى تقوم بصنع ثلثى آلات التصوير في العالم ، وأفران الميكروويف، وأجهزة (DVD).

وأهم من ذلك أن الصين أصبحت أكبر الحائزين على المال في العالم ، فرصيدها من العملات القابلة للتغيير بلغت واحدًا ونصف تريليون دولار، أى أكثر بنسبة ٥٠٪ عن اليابان. وثلاثة أضعاف جملة ما يحتفظ به الإتحاد الأوروبي بكامله . وحيازة مثل هذه الاحتياطيات الهائلة رغم ما قد يقال أنه سياسة لا تتسم بالحكمة – لكنها تنهض دليلاً مؤكدًا على تمتعها بالمرونة في مواجهة أية صدمات أو أزمات . وتعتبر من ناحية أخرى أكبر دولة استطاعت بناء أسرع اقتصاد كبير في العالم، وأكبر صانع، وثاني أكبر مستهلك. وأكبر مدخر ، ولربما ثاني أكبر إنفاق على الشؤون العسكرية .

لكن الصين قد لا تحل محل الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية . فليس من المحتمل أن تتجاوزها على أى مقياس – عسكري كان أو سياسي ، أو اقتصادي على مدار عدة عقود ، دعك عن السيطرة على كافة المجالات ، ولكن بالنسبة لموضوع تلو الموضوع، فإنها قد أصبحت ثاني أكبر أهم بلاد العالم تضيف عناصر جديدة كليةً للنظام العالمي.(١)

ومما يُحسب للصين ، مقدرتها على اختصار مدة عملية التصنيع التي استغرقتها في الغرب ، حيث استغرقت مائتى عام مقارنًا بثلاثين عامًا فقط للصين .. ومن ناحية أخرى ليس للصين سياسة خارجية أو بالأحرى، فإن إستراتيجيتها نحو التنمية كانت هى إستراتيجيتها الكبرى كعنصر هام من عناصر تنميتها لأنها كانت ترغب في الوصول إلى أكبر أسواق العالم من ناحية ، وإلى التكنولوجيا الأكثر تقدمًا من ناحية أخرى . ففي مجلس أمن الأمم المتحدة كانت الصين عادة تصوت لصالح أو على الأقل تمتنع عن التصويت بالنسبة لمشروعات القرارات التي تحظى بدعم أمريكي .

(1) F. Zakaria, The Post American World. P.P. 91-93

وإذا تعرضنا للوضع السياسي الداخلي ، فنجد أن الحزب الشيوعي الصيني وقد تخلى عن الشيوعية أصبح يستخدم القومية الصينية كعامل مهم لجمع صفوف الأمة الصينية ، ولذلك فما قيل عن أخطاء ارتكبها " ماو تسى – تونج" ، فإنه يظل زعيمًا وبطلاً صينيًا لأنه في نظرهم حارب اليابانيين ، ووحَّد البلاد .

وحين نتحدث عن الجيش الصيني ، تجدر الإشارة إلى أن الصين تدعم جيشها وتخصص له ميزانية يتزايد معدلها بنسبة ١٠٪ أو أكثر كل سنة – لكنها تنفق مع هذا جزءًا مما تنفقه الولايات المتحدة في هذا المجال يبلغ نحو ١٠٪ مما تنفقه وزارة الدفاع الأمريكية سنويًا . فلدى الولايات المتحدة إثنتا عشرة حاملة طائرات مزودة نوويًا (Nuclear-Powered) يمكن لكل واحدة منها أن تضم خمسة وثمانين نفاثة هجومية . ولدى الصين عشرون صاروخًا نوويًا يمكنها الوصول إلى شواطئ الولايات المتحدة طبقًا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية ، لكن هذه الأسلحة الصينية " الصغيرة والمجهزة" لا تقوى على التصدي لضربة استباقية "، وفي الجهة الأخرى ، فالولايات المتحدة بالمقارنة ، لديها نحو تسعة آلاف رأس نووية، ونحو خمسة آلاف رأس حربية إستراتيجية".

ويدرك الصينيون جيدًا كيف أن ميزان القوى بينهم وبين الولايات المتحدة غير متكافئ . لكن التهديد الصيني من ناحية أخرى ليس مماثلاً "لإتحاد سوفيتي آخر". لذلك فإن الصين من المحتمل أن تظل " قوة عظمى غير متماثلة "(Asymmetrical Superpower) ، وإن كانت لاتفتأ تبحث عن أمور متطورة لإزالة هذا التفوق العسكرى الأمريكي.[1]

مشكلة تايوان:

(١) جذور المشكلة:

في بداية عام ١٩٤٧ كان جيش "الكومنتانج" قد أُنهكت قواه ، وصار بمثابة

---

(١) F. Zakaria, Ibid. P. 126.

الجثة الهامدة ، وأخذ يتقهقر على كافة الجهات أمام الزحف الشيوعي الصيني المنتصر. وترك " تشاينج كاى شيك" رئاسة الجمهورية كما تمت الإشارة. وبذلك انتهى دور حزب الكومنتانج في الصين " الأم"، ولاذ تشيانج كاى شيك ، ومن تبقى مخلصًا له من أتباعه إلى جزيرة فرموزا التي صارت منذ ذلك الحين مقرًا لحكومة الصين الوطنية .

وحقيقة الأمر ، فإن فرموزا أو " تايوان" ، ومعها مجموعة من جزر البسكادور التي تبلغ مساحتها الكلية ٣٥٫٩٦٠ كيلو مترًا مربعًا في مواجهة أرض الصين "الأم" بمثابة نوع من عدم القبول بالأمر الواقع الجديد الذي أوجده الشيوعيون ، وأصبحت فرموزا بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة حلقة هامة في سلسلة حلقات مضادة للشيوعيين أقامتها الولايات المتحدة في المحيط الهادي. وعلى هذا الأساس ، وبهذه الصفة فإن المعونة المالية والاقتصادية الأمريكية لا تتوقف طالما ظلت هذه الحلقة نافعة لتحقيق الهدف الأمريكي.[1]

وظلت مشكلة تايوان لما يزيد على ربع قرن أكبر المشكلات الثنائية في سبيل تحسين العلاقات الصينية – الأمريكية ، ولا تزال هى العقبة الرئيسية في إتمام تطبيع العلاقات بين واشنطن وبكين وإن صارت حدتها تقل بعد تطورات الحداثة للصين كما سوف نجده لاحقًا ، وعلى الرغم من أن جزيرة تايوان قد استولى عليها اليابانيون في عام ١٨٩٥ وأداروها كمستعمرة طوال خمسين عامًا بعد ذلك التاريخ ، فإن اتفاق الدول الأوروبية الكبرى الموقع في القاهرة ، وفي بوتسدام عقب الحرب العالمية الثانية قد وعد بإعادة الجزيرة إلى الصين .

وفي عام ١٩٤٥ قامت حكومة الصين الوطنية بالسيطرة على تايون. وما أن شارفت الحرب الأهلية في الصين "الأم" على الانتهاء حتى فرت فلول نظام "الصين الوطنية" إلى تايوان ، وأعد الشيوعيون الصينيون أنفسهم لغزو الجزيرة – ولكن بفضل تدخل الولايات المتحدة فقط أمكن منع سيطرة الشيوعيين عسكريًا على الجزيرة. ومنذ ذلك التاريخ، كانت تصريحات المسؤولين

(1) Dubarbier, G. La Chine Moderne. P.P. 120-121

الأمريكيين عبارة عن تحدٍ واضح لمدى أحقية الصين الشعبية في الجزيرة. ولقد كان قرار الحكومة الأمريكية في يونيو ١٩٥٠ بوضع الأسطول السابع في مضيق تايوان الذي يفصل تايوان عن الوطن الأم يُشكل أزمة كبرى لم تراع فيها واشنطن الاعتبارات القانونية.

وقد سبق أن رأينا في الفصل الثاني أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة قد مرت بتغييرات مستمرة. فأثناء الحرب الكورية، وبعد انقضائها مباشرة ساندت الولايات المتحدة نظام حكم "الصين الوطنية" باعتبار ذلك نوعًا من التحدي لجمهورية الصين الشعبية. ولكنها ما لبثت أن باشرت الضغط على الصين الوطنية كي لا تقوم بأية أعمال عسكرية، ومع ذلك فعند اشتداد الأزمة ضاعفت الولايات المتحدة من دعمها "للوطنيين" خصوصًا بعد أن وقعت معهم معاهدة دفاعية عام ١٩٥٢.

وحثيثًا، حثيثًا، مضت الولايات المتحدة في إتباع سياسة الاعتراف بوجود حكومتين للصين بطريق الأمر الواقع (De Facto)، مما جعل مخاوف الصين الشعبية تتزايد من أن يكون ذلك سبيلاً إلى إعلان تايوان استقلالها قانونيًا. على أن واشنطن تعمدت من جهتها عدم اتخاذ موقف صريح في هذه المسألة، وحينما قررت كل من بكين وواشنطن العمل على استكشاف إمكانيات الإنفراج بينهما، تخلت بكين عن إصرارها على أن يتم حل مشكلة تايوان أولاً، وقبل الإقدام على أية خطوة نحو تحسين العلاقات بين البلدين، رغم أنها كررت مطالبها الأساسية دون تغيير. وعمدت الولايات المتحدة في حقيقة الأمر إلى التخلي عن اتخاذ سياسة الاعتراف بحكومتين للصين مع الاستمرار في علاقتها مع حكومة الصين الوطنية.

وعلى أية حالٍ، فإنه لم يكن هناك اتفاق صريح في عام ١٩٧٢ في ظل زيارة الرئيس نيكسون لبكين — عما سوف يكون عليه وضع تايوان في المستقبل بعد حدوث تلك الانفراجة.

ويهمنا الآن أن نشير إلى أن هناك عوامل كثيرة أخذت تشكل مواقف الصين

الشعبية تجاه تايوان . فهناك العاطفة القوية نحو الأرض التي أشتهر بها الصينيون ، ذلك أن الصين كانت ترى أن الجزيرة ما هي إلا أرض صينية غير محررة ، والأكثر أهمية من ذلك هو أن الصين كانت تصر عبر القرون على أنه ينبغي توحيد كافة الأراضي التي يمكن اعتبارها أرضًا صينية .

ومن جهة أخرى ، فإن تايوان منذ عام ١٩٤٩ كانت تشكل نظام حكم منافس ظل يتحدى شرعية نظام بكين ، على الرغم من أنه عبر السنين لم يعد نظام حكم الصين الوطنية يشكل خطرًا ماثلاً أمام الصين الشعبية . لكن تايوان كانت تستخدم كقاعدة للتحرش ، والأعمال الاستفزازية كما حدث خلال الخمسينيات والستينيات . كما كانت الصين تنظر إلى تايوان على أنها تمثل رمزًا للتدخل الغربي في شؤونها، وكانت تايوان عبارة عن قاعدة عسكرية للأمريكيين لتنفيذ سياسة الاحتواء ضد الصين الشعبية قبل الانفراج الذي تم في عام ١٩٧٢ .

على أنه يلاحظ أن كثيرًا من هذه العوامل قد أصبح الآن أقل أهمية من ذي قبل ، فقد أصبح التحدى من جانب نظام " الحكومة الوطنية" لبكين غير ذي أثر —خصوصًا بعد أن توارى " تشاينج كاى شيك" من مسرح الأحداث ، كذلك نجد أن الولايات المتحدة قد سحبت قواتها من تايوان ولم تعد تنظر إليها إذن كقاعدة عسكرية بهدف احتواء الصين . وعلى مر السنين ، تغير موقف الولايات المتحدة بالنسبة لتايوان. فعلى الرغم من الإستثمارات الأمريكية هناك ، فإن الارتباط العاطفي الذي كان يشعر به كثير من الأمريكيين تجاه حكومة الصين الوطنية قد خبا، ولم يعد نظام حكم الصين الوطنية رمزًا أيديولوجيًا للنضال في وجه الشيوعية.

وعلى آية حال ، فعلينا أن نتذكر أن بيان " شنغهاى" قد تضمن أنه ربما نظرت الولايات المتحدة بعين الاعتبار" إلى فكرة توحيد الصين" إذا ما أمكن إتمام ذلك بطريقة سلمية .

ومنذ عام ١٩٧٢ صار القادة الصينيون في بكين يؤكدون رغبتهم في توحيد الصين توحيدًا سلميًا . وقد عبروا عن أملهم في أن يجري حل هذا الموضوع على

الأمد الطول. وينبغي القول إذن أن المصير السياسي لتايوان قد يتوقف على سير الأوضاع في الجزيرة ذاتها، وفي مواقف أهلها، وقرارات زعمائها . فمن المعلوم أن الجزيرة يفصلها عن أرض الصين " الأم" نحو مائة ميل من المياه ، كما أن حكومتها تحكم جزيرة كبيرة منتجة (بما في ذلك أيضًا جزيرة البسكادور ، والجزر الصغرى الأخرى) وسكانها نحو ستة عشر مليونًا من البشر ، وهي في ذلك تفوق غالبية بعض الدول المنضمة إلى الأمم المتحدة من الناحية السكانية ، وصحيح أن السكان جميعهم من عنصر صيني ، ولكن أكثر من ثلاثة عشر مليونًا هم من أهل الجزيرة نفسها .

وكما سبق ذكره ، فإن اليابانيين حكموا الجزيرة على مدى خمسين سنة ، وكان حكمهم قمعيًا من الناحية السياسية ، وكانوا يسيطرون على المراكز الهامة في الجزيرة ، غير أن اليابانيين رغم نظامهم السياسي القمعي عملوا على تطوير الجزيرة بنجاح هائل من الناحية الاقتصادية والفنية – الأمر الذي جعل تايوان أكثر حداثة وتمتعًا بكثير من وسائل التطور التكنولوجي عن بقية أجزاء الصين . كذلك ترك اليابانيون بصماتهم الثقافية على السكان ، لذلك فإن خمسين عامًا من الحكم الياباني جعل تايوان تشعر بالاختلاف عن بقية الصين " الأم".

إن التطور الاقتصادي الذي أصابته تايوان أمر مثير ، فإن النمو الاقتصادي قد عمل على تحسين مستوى المعيشة بشكل ملفت للنظر بما عمق الهوة الاجتماعية بين تايوان ، والصين الشعبية .

ففي الخمسينيات بدت الجزيرة ، وكأنها سوف تظل تابعة للولايات المتحدة إلى ما لانهاية . ولكن بحلول الستينيات صارت هناك انطلاقة اقتصادية كبرى – إذ على مدار عشرة أعوام أو يزيد – زاد معدل إجمالي الناتج القومي بنحو ١٠٪ سنويًا زيادة حقيقية بما جعله يساوى ضعف المعدل الذي تحقق بالنسبة للصين الشعبية في الستينيات ومن ثم أصبح الناتج القومي الإجمالي في تايوان نحو ٢ر٢ مليار دولار عام ١٩٦٣، ثم قفز إلى ٣ر٩ مليار دولار عام ١٩٧٣ . وعلى ذلك يكون ما خص الفرد التايواني من الدخل القومي قد قفز بسرعة هائلة . وهو في

الآونة الراهنة يزيد على نحو ٥٢٣ دولارًا مقارنًا بما كان عليه عام ١٩٦٣ وهو ٢٤٩ دولار للفرد وعلى هذا النحو يكون مستوى نصيب الفرد من الدخل واحدًا من أعلى النسب في آسيا ، وهو في أقل القليل ضعف نصيب الفرد في الصين ".[١]

وقد يكون التفسير لهذا الازدهار الاقتصادي راجعًا إلى ضخامة المساعدات الأمريكية التي تلقتها الجزيرة في أيامها الأولى. ففي خلال خمسة عشرة عامًا فقط بلغت هذه المساعدات نحو ٥ر٤ مليار دولار ، كان ثلثها عبارة عن مساعدات اقتصادية ، والثلثان عبارة عن مساعدات عسكرية ، ولكن لا يمكن بحال من الأحوال التقليل من أهمية مخططي نظام الحكم ، ورجال الإدارة – على أن الولايات المتحدة أنهت ما تقدمه لتايوان من منح عام ١٩٦٥ ، كذلك أنهت مساعداتها العسكرية التي بلغت قيمتها في عام ١٩٦٧ نحو ٢٩٣ مليون دولار.[٢]

أما من الناحية العسكرية فإن لدى تايوان جيشًا يبلغ عدده نحو نصف مليون جندي ، كما أن لديها عددًا من الطائرات الحديثة ، إلى جانب وحدات بحرية وقوات ضخمة من المشاة.

(٢) تايوان المعاصرة

لقد اتبعت تايوان في انفتاحها على الخارج للاستفادة من ظاهرة العولمة (Globalization) ثلاثة إستراتيجيات أثبتت نجاحها في طرح ذاتها وتأكيد ثقتها بنفسها وثقة العالم الخارجي فيها .

فأما أولى هذه الإستراتيجيات ، فهى اتخاذ الدبلوماسية الواقعية في تفاعلاتها مع العالم الخارجي، وتوكيد ذاتها . وكان صاحب هذه الدبلوماسية هو " تشيانج شنج كوو" الرئيس التايواني الثاني ، وإبن تشيانج كاى شيك. وكانت هذه السياسة الواقعية بمثابة رد فعل على سحب الدول والمنظمات الدولية اعترافها

(1) Bannett A.D., Chiana and The Major Powers in East Asia. P.244.

(1) Bannet A.D. Ibid. P.245 .

بتايوان مراعاةً للصين الشيوعية وقبولها عضوًا في الأمم المتحدة .

ومضمون هذا المبدأ هو ضرورة أن تكسر تايوان عزلتها ، وحرمانها من العلاقات الدبلوماسية الرسمية. ففي عام ١٩٩٩ أكد الرئيس التايواني الجديد (لى تنج هويه) أهمية إقامة صلات مع العالم الخارجي حتى تثبت تايوان وجودها قِبله. غير أن تايوان لم تستفد من ذلك فقط فك العزلة السياسية عنها ، وإنما كانت هناك أهداف اقتصادية كبرى . فقد كانت تايوان في ذلك الحين بحاجة إلى جذب استثمارات أجنبية ، لتمويل عملية الانتقال الاقتصادي التايواني إلى مرحلة التصنيع عالي المهارة . ولم يكن أمامها لبلوغ هذا الهدف سوى تعميق روابطها بمختلف الأطراف العالمية التي يمكن أن تقدم لها هذا العون. وقد استمرت إستراتيجية الدبلوماسية الواقعية هذه خلال التسعينيات تحقيقًا لأهداف اقتصادية متجددة ، ولكى تصبح تايوان دولة قادرة على المنافسة مع العالم الخارجي .

وكان نجاح هذه المنافسة يستلزم استعانة تايوان بالخبرات العالمية واستخلاص أعظم قدر من إيجابياتها . ومن ناحية أخرى ، استخدمت تايوان الإستراتيجية الثانية التي ابتدعتها والتى ترمى إلى إبراز التجربة التايوانية في النمو الاقتصادي والسياسي باعتبارها تجربة فريدة في نوعيتها، حتى يبرر هذا التفرد الاعتراف بها يومًا كدولة مستقلة في نهاية المطاف. ومن المعروف، أن تايوان كانت من أوائل دول العالم التي مارست نموذج النمر الأسيوي وتبعها باقي النمور ذلك النموذج الذي تشرف فيه الدولة على نقل النشاط الاقتصادي نحو التعامل وفقًا لقوانين السوق الحرة .

ومنذ عام ١٩٥١ ، كانت حكومة " تشيانج كاى شيك" تعد نظامًا للإنتخابات المحلية ، تطور تدريجيًا إلى نظام للانتخابات على المستوى القومي في أوائل الثمانينيات ، كما تم السماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها السياسي — إلا أن " تشيانج شنج كو و" ، كان أول من اهتم بهدف تشجيع التعامل مع تايوان بصفتها دولة مستقلة. وقد أثبتت هذه التجربة جدواها إلى حد بعيد في

تهيئة الفرصة أمام تايوان لإقامة علاقات اقتصادية فعَّالة مع العالم الخارجي.

ثم تأتي بعد ذلك الإستراتيجية الثالثة التي إتخذتها تايوان للتعامل مع الإنفتاح على الخارج ومعالجة المشكلة الصينية . وتعود هذه الإستراتيجية إلى مرحلة حكم " تشاينج – شنج كو و" (١٩٧٨ – ١٩٨٨). وتتمثل هذه الإستراتيجية في إقامة شبكات من الصلات الوثيقة بين تايوان والصين "الأم" لكى تكون بمثابة عامل مساعد في الاقتراب من الصين تدريجيًا من وجهة النظر التايوانية ، إلى جانب حث الصين على الالتزام بأسلوب التفاوض السلمي ، وإغراء الصين " الأم" على المشاركة بديلاً عن التنافر .

وقد لجأت تايوان إلى مجموعة أخرى من السياسات في سبيل وضع إستراتيجيتها موضع التنفيذ ، وخاصة لدى محاولة توثيق علاقاتها مع المنظمات الدولية الحكومية ، كان منها مثلًا استخدام تسمية " تايبيه – الصين " أو " تايبيه الصينية " ، كما أنها تقدمت مثلًا إلى منظمتى التجارة العالمية ، والجات" لطلب العضوية بوصفها " منطقة جمركية ". والواقع أن لجوء تايوان إلى هذا الأسلوب ، كان بمثابة محاولة منها للتعايش مع الصين في المنظمات الدولية الحكومية ، وتحطيم أسوار العزلة الدبلوماسية التي فرضت عليها من جانب الصين .

كذلك، لجأت تايوان إلى وسائل أخرى مثلما عرف " بدبلوماسية الدولار (Dollar Diplomacy)، قصد تقديم تبرعات مالية ضخمة للمنظمات الدولية ، وكذلك إسهامها بمختلف أشكال المساعدات المادية من منح وقروض، ومشروعات ، مما جعل الصينيين يتهمون تايوان باستخدام أسلوب الرشوة ، لإغراء الدول والمنظمات للاعتراف بها. ومن أمثلة استخدام إسهامها بتبرعات مالية للمنظمات الإقليمية الحكومية انضمام تايوان إلى البنك الأسيوي للتنمية تحت اسم " تايبيه – الصين ". وعندما استفحلت الأزمة المالية الآسيوية في أواخر القرن الماضي ، سارعت تايوان إلى إنشاء ما عرف بالشراكة الاستثمارية لجنوب شرق آسيا (SEAIC) عام ١٩٩٨، وقامت بضخ ما يقرب من ملياري دولار لمساعدة دول الآسيان (ASEAN) التي كانت قد أضيرت من تلك الأزمة .

وتنفيذًا للإستراتيجية الثانية – التي تقوم على إبراز تميز التجربة التايوانية – حرصت تايوان في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على النهوض بالإصلاحات الداخلية للتكيف مع اندماجها مع العالم الخارجي ، مما يستدعى تقدير العالم للنظام في تايوان ، ومنحها المزيد من فرص المشاركة في مختلف أنشطته .

غير أن أهم الإصلاحات الاقتصادية كان ممثلاً فيما قامت به الحكومة التايوانية من إجراء تعديلات على خطة نشاطها الصناعي للدخول به إلى معترك المنافسة الدولية . فقد أمكن لمشروعاتها أن تستفيد تدريجيًا من التكنولوجيات التي تطلبها الشركات العالمية الكبرى. وقد عملت الحكومة دعمًا منها لهذا الاتجاه على تشجيع عمليات البحث العلمي والتكنولوجي حتى تكون على المستويات العالمية . وتحقيقًا لهذا الهدف ، قدمت الحكومة التايوانية إعفاءات ضريبية كبيرة للمشروعات الصناعية التي تنهض بعمليات البحث والتطوير ، كما أعلنت إعفاءها للباحثين من الخدمة العسكرية مثلاً، حتى يتسنى لهم التفرغ الكامل لمهام البحث العلمي ، هذا فضلاً عما تحملته الدولة من إمداد عمليات البحث العلمي على المستوى القومي بنحو ٦٠٪ من حاجاتها المالية مع حلول عام ١٩٩٤.

كذلك قامت الحكومة بإنشاء مجمعات علمية تكنولوجية صناعية ضخمة متخصصة في إعداد المشروعات الصناعية بحاجتها من المعلومات ، والخبرات العلمية ، وعلى رأس هذه المؤسسات " مجمع هنشو للعلوم والصناعة (Hinchu Sience and Industry Park). وقد نجح هذا المجمع في إجتذاب عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات للإسهام في عملية التطوير التكنولوجي لتايوان حتى أمكنها أن تحتل المركز الرابع في إنتاج دوائر الاتصالات المتكاملة (Integrated)، كما أصبحت تلى الولايات المتحدة ، واليابان في قيمة ما تنتجه من برامج الكمبيوتر ، فضلاً عن تصدرها للمركز الأول في تصدير بعض أجزائه الأخرى كالشاشات وملحقاتها (Computer Monitors).

أما بالنسبة للاستثمارات التايوانية في الصين ، فقد بدأت تايوان في تنفيذها في الصين "الأم" من أوائل الثمانينيات ، وبحلول التسعينيات صارت قيمتها مثارًا للاهتمام . وفي ١٩٩٩ تم تقدير استثمارات الشركات التايوانية في الصين بنحو ٣٠ بليون دولار ، وأعلنت وزارة الشؤون الاقتصادية التايوانية أن ثلاثة أرباع مشروعاتها التي تستثمر في الخارج تنطلق في عملياتها من الأراضي الصينية ، كما أن نحو ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات الخارجية للجزيرة يتم داخل أراضي الصين.

ما يهم هو أن هذه الاستثمارات تركت أثرًا كبيرًا في الاقتصاد الصيني وأدت إلى إيجاد أربعة ملايين فرصة عمل في الصين ، كما ساعدت على قيام الصين بإنتاج سلع بلغت قيمتها ٣٤ بليون دولار بما يمثل نحو ١ر٣٪ من أجمالي الناتج القومي الصيني.[١]

(١) د. حنان قنديل ، مصدر سابق ، ص .ص. ٤٣- ٥٠.

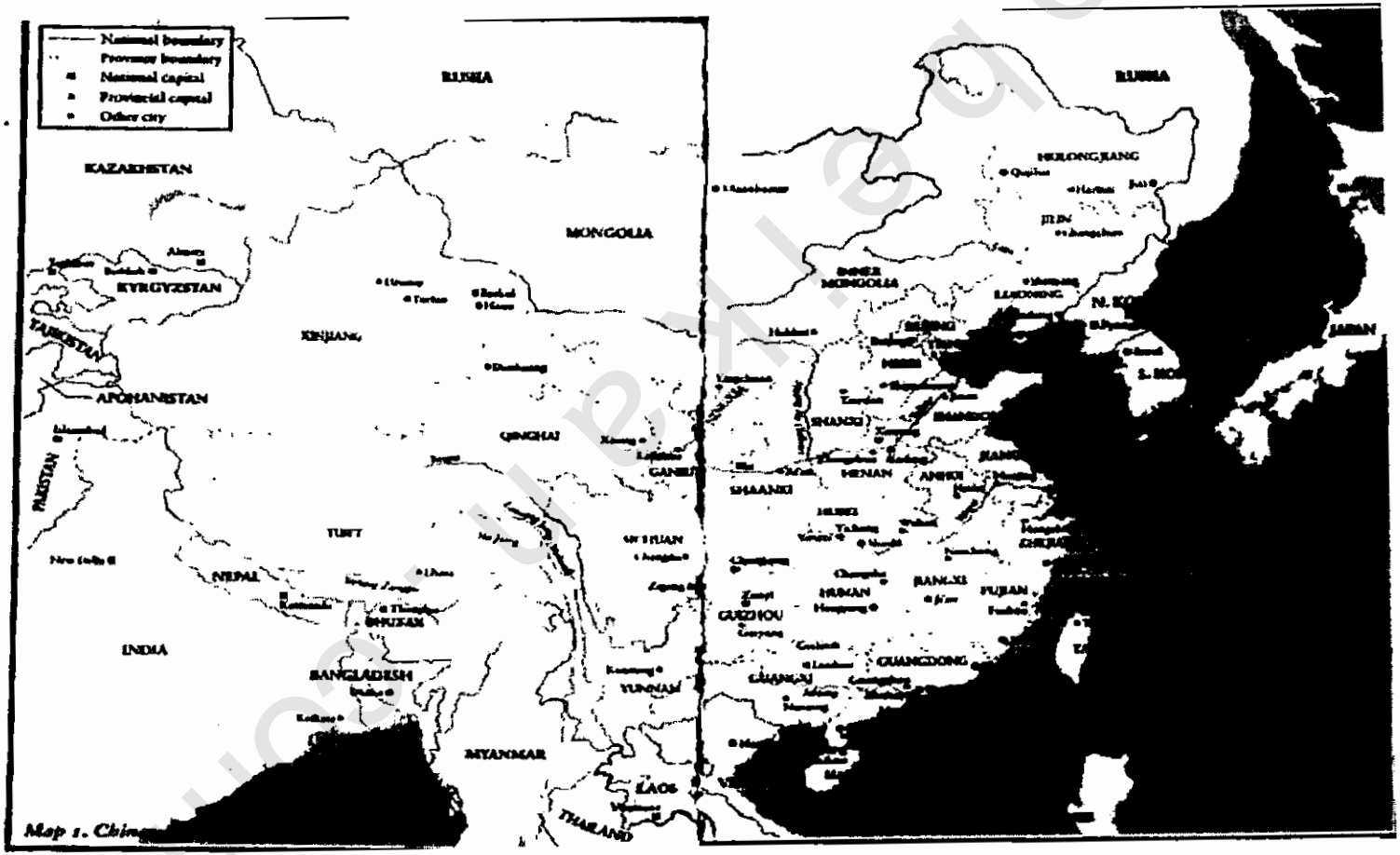

Map 1. Chinese

شکل (۱)

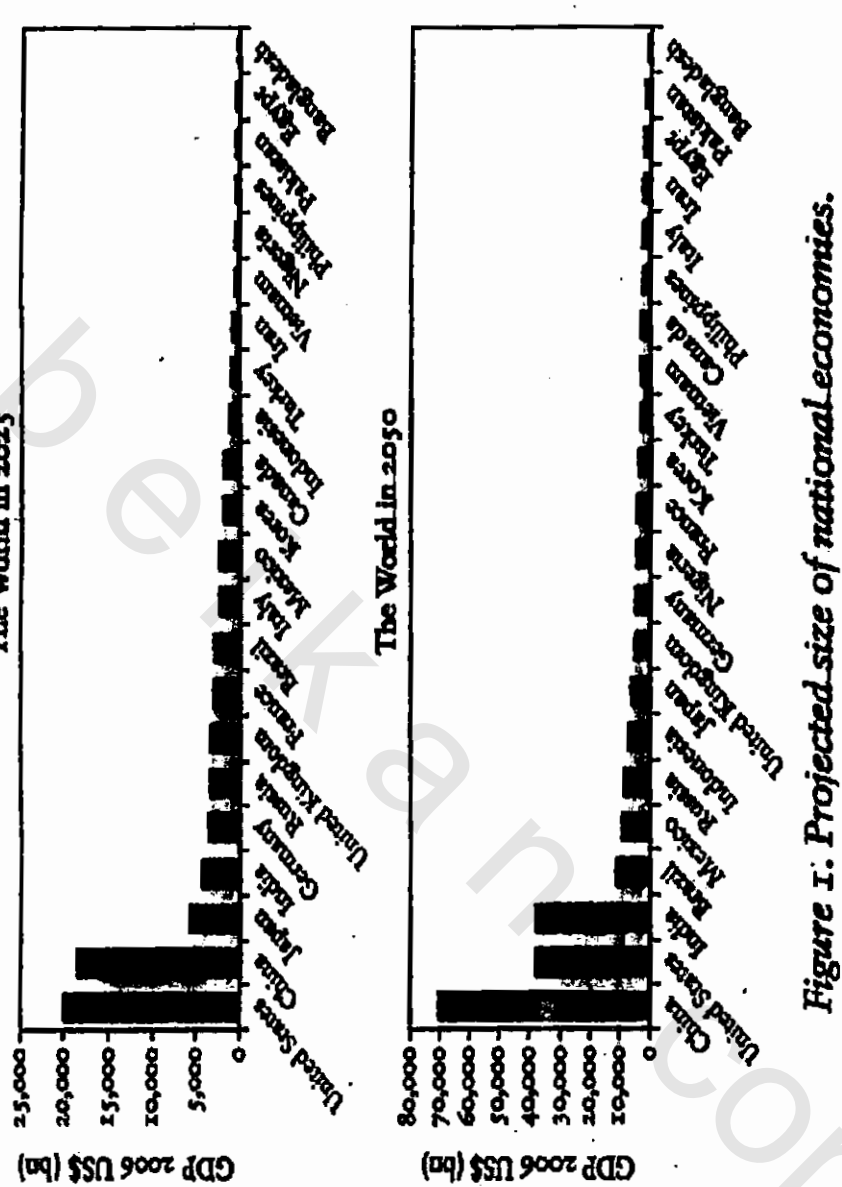

Figure 1: Projected size of national economies.

شكل رقم (٢)

المصدر : Martin Jacques

P. 3